الانتقال من المساعدات إلى التضامن:

أصوات محلية تتكلّم عن مستقبل التعاون الدولي

الجهات المتعاونة في إعداد التقرير

الشبكة الأرجنتينية للتعاون الدولي (RACI) هي المنصة الوطنية للمنظمات غير الحكومية في الأرجنتين. وهي تجمع منظمات المجتمع المدني الأرجنتينية بهدف تعزيز مشاركتها في التعاون الدولي، ودعم الديمقراطية والحيز المدني، ودفع عجلة التنمية المستدامة. كما أنها تؤدي دور الجسر الذي يربط بين منظمات المجتمع المدني الأرجنتينية والشبكات الدولية وعمليات صنع السياسات.

أكاباكا (Acápacá) هي منصة تخدم الحركات الاجتماعية في أمريكا اللاتينية، وتعمل على إحداث التغيير في مجال التعاون الدولي وتسريعه استنادًا إلى مبادئ النسوية والمشاركة والشمول ومناهضة العنصرية وإزالة الاستعمار. وتتمثل رسالتها في بناء منظومة جديدة للتعاون تكون أكثر إنصافًا، ومتحررة من الاستعمار، ونسوية، وبقيادة من الجنوب العالمي، بما يدفع نحو إحداث تغيير منهجي. وتقدم أكاباكا التدريب والمساندة والبحوث والمناصرة، كما تشارك في تنسيق المنتدى الدائم لإزالة الاستعمار في مجال التعاون الدولي مع شركاء من مختلف أنحاء أمريكا اللاتينية.

شبكة الاستثمار العام العالمي (GPI) هي إطارٌ لإعادة التفكير في التعاون الدولي في وقت تتعرض فيه منظومات المساعدة التقليدية لضغوط. وتجمع الشبكة بين الحكومات، ومنظمات المجتمع المدني، والخبراء، والمؤسسات لبناء نهج جديد للتمويل العام الدولي، يقوم على الانتقال من المساعدات أحادية الاتجاه إلى الاستثمار الجماعي في القضايا العالمية مثل تغيّر المناخ والصحة وعدم المساواة.

شكر وتقدير

نود أن نعرب عن شكرنا لكل من إنريكا لوروسو ورافال باينز، مؤلفي التقرير الرئيسيين. وقد تولت منظمة بيس دايركت تحرير هذا التقرير، فيما راجعه لغويًا كين بارلو. كما نتوجه بالشكر والتقدير إلى ناش ويراسيكيرا/مجموعة جاكي وينتر على جميع الرسوم التوضيحية، وإلى جين ستيفنسون على تصميم التقرير وإخراجه.

ويتضمن هذا التقرير إسهامات من المشاركين والمشاركات في المشاورة الإلكترونية وورشة التحقق اللتين نظمتهما بيس دايركت. وتعود الاقتباسات المجهلة إلى مشاركين ومشاركات فضّلوا عدم الكشف عن هوياتهم لأسباب شخصية و/أو أمنية. وتتحمل بيس دايركت المسؤولية عن محتوى هذا التقرير، الذي لا ينبغي الاعتبار أنه يعبر عن آراء أي منظمة أخرى.

كما تود بيس دايركت أن تعرب عن امتنانها لجميع المشاركين والمشاركات على التزامهم ومدخلاتهم القيّمة، وعلى مشاركتهم الفاعلة التي تمت باحترام ومن دون إصدار الأحكام في خلال المشاورة الإلكترونية. ونخص بالشكر منصة أكاباكا والمشاركين والمشاركات في جلسات المشاورة التي نظمها المنتدى الدائم لأمريكا اللاتينية لإزالة الاستعمار في مجال التعاون الدولي في كانون الثاني/يناير 2026. كما نشكر الشبكة الأرجنتينية للتعاون الدولي وشبكة الاستثمار العام العالمي على دعمهما القيّم بوصفهما شريكين متعاونين.

المحتويات

الملخص التنفيذي 4
توصيات للجهات الفاعلة في الجنوب العالمي 5
توصيات للجهات الفاعلة في الشمال العالمي 6
توصيات لكلا الجهات الفاعلة في الجنوب والشمال العالمي 6

المقدمة 7
المنهجية 8

الجزء الأول: تداعيات خفض التمويل 10
الآثار الفورية 11
توتر العلاقات بين الجنوب العالمي والشمال العالمي 15
التكيّف والمرونة 17

الجزء الثاني: إعادة تصور المساعدة والتعاون 22
تعبئة موارد بديلة 23
إعادة تصور القطاع 26

الاستنتاجات والتوصيات 36
توصيات للجهات الفاعلة في الجنوب العالمي 38
توصيات للجهات الفاعلة في الشمال العالمي 39
توصيات لكلا الجهات الفاعلة في الجنوب والشمال العالمي 40

المراجع 41

ملحق: المشاركون والمشاركات 42

الملخص التنفيذي

أدت التخفيضات الواسعة في ميزانيات المساعدة الخارجية، وعلى الأخص تفكيك الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في بداية عام 2025، إلى نشوء أزمة تمويل في قطاعات المساعدات الإنسانية والتنمية وبناء السلام. وحتى الآن، كان الشمال العالمي هو من شكّل الاستجابات الجماعية إلى حد كبير، والتي ركزت على الحفاظ على الصورة الحالية للقطاع. وفي المقابل، بدأ الأفراد والشبكات في الجنوب العالمي يدركون أن الوقت قد حان لإعادة تصور مستقبل التعاون الدولي بطرق تضع المجتمع المدني المحلي في صميمه.

وفي هذا السياق، دعت بيس دايركت إلى عقد جلسة مشاورة عالمية إلكترونية استمرت لمدة يومين في أيلول/سبتمبر 2025. وشارك فيها أكثر من 400 ناشط(ة) محلي(ة) وصانع(ة) تغيير وباني(ة) سلام، فيما شارك عددٌ أكبر في مناقشات لاحقة استضافها المنتدي الدائم لأمريكا اللاتينية لإزالة الاستعمار في مجال التعاون الدولي.

وشمل أبرز ما خلصت إليه التشاورات ما يلي:

- أدى انهيار التمويل إلى حدوث شرخ في الثقة بين الجهات الفاعلة المحلية في مجالات المساعدات الإنسانية والتنمية وبناء السلام من جهة، وكل من المجتمعات التي تمثلها والجهات الممولة في الشمال العالمي من جهة أخرى.
- تنظر المجتمعات المحلية بصورة متزايدة إلى اللحظة الراهنة باعتبارها نقطة تحول في نظام المساعدة التقليدي، وهو أمر لا يثير القلق فحسب، بل يولّد أملًا متزايدًا في أن تتمكن الجهات الفاعلة في الجنوب العالمي من إعادة تشكيل النظام بشروط جديدة.
- لا بد أن يتخلى القطاع عن الممارسات والسلوكيات الاستعمارية التي لا تزال تدفع الجهات الفاعلة المحلية إلى الهامش.

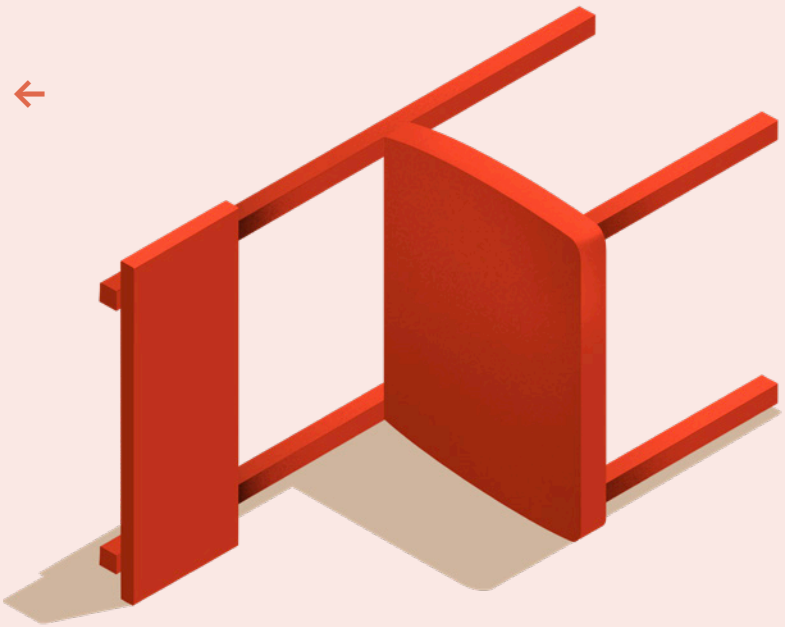

لماذا يُعتبر مصطلح 'المساعدة' مثيراً للجدل؟

تقرّ بيس دايركت بأن مصطلح 'المساعدة' هو مصطلح مثير للجدل، نظرًا لجذوره المرتبطة بالاستعمار وديناميات القوة بين الشمال العالمي والجنوب العالمي. إذ يوحي هذا المصطلح بأن بعض البلدان غير قادرة أو أقل قدرة من غيرها، وهي بذلك بحاجة إلى المساعدة من خلال تلقي الإعانات. كما نقر في المقابل بأن البلدان تحتاج إلى الإنصاف، وفرص تأمين سبل العيش، وتطوير البنية التحتية وأنظمة الصحة، من بين مجالات أخرى عديدة، وهي أهداف يمكن تحقيقها من خلال الشراكة. وعند الاقتضاء، سنستخدم مصطلحي 'التنمية' و/أو 'المساعدة الإنسانية'، أو أي مصطلح يكون ملائمًا أكثر.

لمزيد من المعلومات حول عمل بيس دايركت في مجال إزالة الاستعمار، يُرجى الاطلاع على الورقة حول الدروس المستفادة لعام 2026 بعنوان "تفكيك البُنى الاستعمارية داخل بيس دايركت". كما أننا نقدّر قيمة دليل اللغة لمناهضة العنصرية الصادر عن شبكة بوند (BOND) لما قدمه من إسهام في تطوير تفكيرنا بشأن استخدام اللغة.

توصيات للجهات الفاعلة في الجنوب العالمي

1. **تشجيع الاستقلالية في الموارد من خلال تنويعها** (مثل المشاريع الاجتماعية) **والاعتراف برأس المال غير المالي** (مثل المهارات والمعرفة).
2. **وضع المجتمعات في موقع القيادة من خلال الحوكمة المشتركة والمساءلة** (مثل المجالس التي تتمتع بسلطة حقيقية على تحديد الأولويات)، والتواصل المنتظم والشفاف مع المجتمعات.
3. **تعزيز الشراكات بين بلدان الجنوب، وأنظمة التضامن، والمساحات المخصصة لابتكار معايير جديدة للتعاون**، وتنمية شبكات الأقران، وتطوير مناهج مشتركة وموارد مفتوحة، وإنشاء مساحات جديدة للحوار والتعاون.
4. **جعل الرعاية والكرامة جزءًا من البنية التحتية المؤسسية للمنظمات**، وجعل رفاه الموظفين، والدعم النفسي الاجتماعي، والمساعدة المتبادلة عناصر معيارية سائدة وغير قابلة للتفاوض.
5. **تحويل السردية بعيدًا عن 'المساعدة' ونحو الاستثمار المشترك**، واستكشاف سرديات تعيد تشكيل التعاون ليتمحور حول الإنصاف والمسؤولية الوطنية والاستثمار المشترك، بدلًا من إحسان الجهات الممولة.
6. **الإصرار على ضبط تدفقات التمويل الدولي عن طريق الحوكمة المحلية**، والدعوة إلى اعتماد آلية (تمويل) مشتركة تضمن إمكانية التوقع بمخصصات الأموال وتوافقها مع أولويات المجتمعات.
7. **وضع المعرفة المحلية في صميم الحوكمة متعددة المستويات**، ودعوة ممثلي القواعد الشعبية للمشاركة في الحيز الوطني والإقليمي والجنوبي والعالمي.

توصيات للجهات الفاعلة في الشمال العالمي

1. **معالجة الضرر مع إبداء التعاطف من خلال الاعتراف والاعتذار والإصلاح.** تقديم اعتذار كامل عن الأضرار الناجمة عن السحب المفاجئ للتمويل، والالتزام بالتواصل الشفاف، والتعاون في وضع خطط وممارسات لصنع القرار والتقليل من الأضرار المستقبلية.

2. **تمويل منح مرنة وغير مقيّدة تستند إلى نماذج محلية مثبتة.** البدء انطلاقًا من الأدلة القائمة بشأن السبل التي تنجح في دعم المجتمع المدني، مثل الآليات المشتركة المحلية والدعوات العكسية لتقديم المقترحات.

3. **تمويل المنظومة الأوسع بدلًا من تمويل جهات فاعلة منفردة، وذلك من خلال دعم الروابط واللقاءات وبناة الأنظمة.** إذا تعذر توجيه التمويل إلى المجتمع المدني المحلي مباشرة، ينبغي تقديم الدعم إلى الوسطاء القادرين على النهوض بأدوار الربط وبناء المنظومة.

4. **تجنب إيقاع الضرر بفعل توقيف التمويل واستعادته بشكل متكرر من خلال احترام الانتقالات الكريمة.** وضع مسارات تدريجية ومتوقعة لتقليص الدعم يتم تصميمها بشكل مشترك، على أن تدمج آليات للدعم الانتقالي والتواصل الشفاف مع المجتمعات المحلية.

5. **التحول من التحكم إلى الحماية.** استغلال السمعة وإمكانية الوصول إلى المساحات السياسية والمنصات، لفتح المجال أمام الآخرين وتقليل الضرر وتقاسم المخاطر.

6. **المواءمة بين السردية والممارسة من خلال معالجة الإرث الاستعماري.** إبعاد أفكار وافتراضات الشمال العالمي عن قلب العمل؛ ونقل سلطة وضع الأجندات والتحكم في الميزانيات إلى الشركاء المحليين؛ واستخدام أي صوت سياسي متاح داخل الجهات الممولة للدعوة إلى اعتماد عمليات صنع قرار تقودها الجهات المحلية.

7. **إعادة تصور المساعدة الثنائية بوصفها استثمارًا مشتركًا في الاستقرار المشترك.** اعتماد نماذج الاستثمار المشترك مع شركاء من الجنوب العالمي، على أن تكون متمحورة حول احتياجات مجتمعاتهم، واعتبار الاستثمارات على أنها وسائل لتعزيز أسس الأمن والازدهار والرفاه في جميع المناطق.

8. **بناء مساحات مؤسسية مشتركة تتجاوز الهياكل التي تقودها الجهات الممولة.** دعم منصات التعاون التي تتقاسم فيها الجهات الفاعلة في الشمال العالمي سلطة صنع القرار مع حكومات الجنوب العالمي والمجتمع المدني، بدلًا من فرض الأولويات عبر القنوات الثنائية.

توصيات لكلا الجهات الفاعلة في الجنوب والشمال العالمي

1. **المشاركة في وضع معايير النظام الجديد.** وضع قواعد للحوكمة المشتركة، والشفافية، والانتقالات الكريمة، بحيث لا يتمكن أي طرف من العودة إلى الممارسات المعتادة التي تطيل أمد الضرر الواقع.

2. **التوثيق والتعلم والتكيّف بصورة منفتحة.** تبادل المعرفة بالممارسات المستمدة من الآليات التي تقودها الجهات المحلية ونماذج حشد الموارد المبتكرة، مع الإقرار بفرص التعلم المتبادل.

3. **وضع التضامن والإنصاف والرعاية في قلب النظام الجديد.** التركيز على القيادة النابعة من المجتمعات، وضمان أن ينبع التعاون من قيم وروابط تفضي إلى تغيير تحويلي.

4. **الالتزام بنماذج الشراكة القائمة على البناء المشترك والمعاملة بالمثل.** استثمار الوقت والموارد في التخطيط المشترك، والحوكمة المشتركة، والتواصل الشفاف، بما يرسّخ العلاقات في مبدأ المسؤولية الجماعية للنتائج.

المقدمة

في كانون الثاني/يناير 2025، أصدرت الولايات المتحدة أمرًا تنفيذيًا بوقف العمل، أدى إلى تجميد فوري للبرامج الممولة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية امتد على 90 يومًا. وسرعان ما أعقب ذلك الإغلاق الكامل للوكالة. وقد كان للفراغ الذي تركه ذلك في التمويل ضمن قطاعات المساعدات الإنسانية والتنمية وبناء السلام أثرٌ بالغٌ على الممارسين في مختلف أنحاء العالم.

ويأتي الإغلاق المفاجئ للوكالة في سياق نمط أوسع من خفض المساعدة الخارجية والمساعدات الأجنبية. وتشمل الدول التي خفضت ميزانيات مساعدتها الإنمائية الرسمية ألمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا، وتشير بيانات حديثة إلى أن 17 من أكبر الجهات الممولة في لجنة المساعدة الإنمائية ستسير في الاتجاه ذاته خلال الفترة 2025–2026.[1]

فقد أُغلِقت المئات من المشاريع الإنسانية ومشاريع المساعدة، ما خلّف آثارًا خطيرة على الملايين ممن يعتمدون على تمويل المساعدة للحصول على خدمات منقذة للحياة.

وفي حين انصب جُل اهتمام وسائل الإعلام على فقدان 10,000 وظيفة في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، كان المجتمع المدني في الجنوب العالمي هو من تكبّد أكثر العواقب شدة. فقد أُغلِقت المئات من المشاريع الإنسانية ومشاريع المساعدة، ما خلّف آثارًا خطيرة على الملايين ممن يعتمدون على تمويل المساعدة للحصول على خدمات منقذة للحياة. ووفقًا لاستطلاع أجرته إبيك أفريقيا (EPIC-Africa)، أُجبرت 60% من منظمات المجتمع المدني على تعليق برامجها الأساسية أو تقليصها.[2] وبحلول تشرين الأول/أكتوبر 2025، أفاد متتبع تجميد المساعدة العالمية بأن 37% من المنظمات المتأثرة كانت معرضة لخطر الإغلاق.[3]

وعلى الرغم من تزايد الإجماع على ضرورة

1 Accountability Lab, Humentum and Global Voices, 'Global Aid Freeze Tracker', (2025), www.globalaidfreeze.com.

2 EPIC–Africa, *From Fragility to Fortitude: Building Resilient African CSOs in the Wake of the US Government Funding Collapse*, (July 2025), https://epic-africa.org/report/from-fragility-to-fortitude/.

3 Accountability Lab, Humentum and Global Voices, 'Global Aid Freeze Tracker'.

إحداث تحوّل في نظام المساعدة الأجنبية، بما في ذلك عبر اعتماد 'أجندة التوطين' والدعوة إلى إزالة الاستعمار في مجال المساعدة، لا يوجد إجماع على ما يعنيه ذلك عمليًا.[4] ومع ذلك، ثمة إدراك بأنه يجب النظر إلى تراجع المساعدات الأجنبية بوصفه نقطة تحول للجنوب العالمي، وليس مجرد أزمة مؤقتة. وبعبارة أخرى، تتيح اللحظة الراهنة فرصة فريدة لبناء أنظمة جديدة.[5]

وعلى الرغم من تزايد الإجماع على ضرورة إحداث تحوّل في نظام المساعدة الأجنبية... لا يوجد إجماع على ما يعنيه ذلك عمليًا.

وفي هذا السياق، عقدت بيس دايركت مشاورة إلكترونية استمرت ليومين خلال شهر أيلول/سبتمبر 2025، بهدف الوقوف على الفرص المتاحة لتحويل قطاعات المساعدات الإنسانية والتنمية وبناء السلام. وكان من الواضح أن النقاش في موضوع واسع النطاق كهذا الموضوع يتطلب طيفًا واسعًا من وجهات النظر، وهو ما أُخذ في الاعتبار عند دعوة أقراننا وحلفائنا في الجنوب العالمي إلى عرض مساهماتهم.

وتُعرض نتائج المشاورة في جزأين: يوجز **الجزء الأول** التداعيات الفورية التي ترتبت على خفض المساعدات الإنمائية الرسمية، ويشمل شهادات تصف كيفية تأثر منظمات المجتمع المدني والنشطاء ومجتمعاتهم المحلية؛ والعلاقات المتغيرة بين الجهات الممولة في الشمال العالمي وشركائها في الجنوب العالمي؛ واستراتيجيات التكيّف المعتمدة. ثم يركز **الجزء الثاني** على استشراف المستقبل، إذ يعرض طرقًا مبتكرة للحد من الاعتماد على المساعدات الإنمائية الرسمية، فضلًا عن المبادئ التي ينبغي أن يقوم عليها نظام تعاون بين الجنوب العالمي والشمال العالمي يكون أكثر إنصافًا وتقوده الجهات المحلية .

4 Dave Neiswander, 'A new era in global aid: why locally led, market-based solutions are the best route to resilience', World Economic Forum', (28 April 2025), www.weforum.org/stories/2025/04/global-aid-new-era-resilience/.

5 Themrise Khan, 'The end of aid: What the Global South needs to do', *The New Humanitarian*, (20 May 2025), www.thenewhumanitarian.org/opinion/2025/05/20/end-aid-what-global-south-needs-do.

المنهجية

تعتمد نتائج وتحليلات هذا التقرير أساسًا على مشاورة إلكترونية عُقدت عبر بوابة الحوار التابعة لمنظمة بيس دايركت، منصة 'من أجل الحوار' (Platform4Dialogue)، في الفترة الممتدة من 3 إلى 4 أيلول/سبتمبر 2025. وعلى مدى يومين، شارك 410 مشاركين ومشاركات يمثلون ست قارات وأكثر من 70 بلدًا في سلسلة من النقاشات النصية. وتناول المشاركون والمشاركات العاملون في قطاعات التنمية والعمل الإنساني وبناء السلام آثار التخفيضات الأخيرة في التمويل، وكيف تكيّف الممارسون معها، وما الذي قد يبدو عليه مستقبل المساعدة.

وقد عُزِّزت هذه المناقشات الغنية بما يلي:

- ورشة تحقق عُقدت في نيروبي في كينيا خلال فعالية بيس كونيكت، وهي تجمُّع عالمي حضوري استمر لمدة خمسة أيام في تشرين الأول/أكتوبر 2025، نظمته بيس دايركت وجمع بين بناة السلام المحليين وحلفائهم.[6]
- نقاشٌ إلكترونيٌ نظمه المنتدي الدائم لأمريكا اللاتينية لإزالة الاستعمار في مجال التعاون الدولي في كانون الثاني/يناير 2026، تضمن مشاورات مع منظمات وحركات في أمريكا اللاتينية بشأن تجاربها مع أزمة التمويل.
- دراسات حالة وإسهامات من حلفاء وشبكات ذات توجه متقارب، بما في ذلك الشبكة الأرجنتينية للتعاون الدولي (RACI)، ومشروع RINGO (إعادة تصور المنظمات غير الحكومية الدولية)، والصندوق العالمي للمؤسسات المجتمعية (GFCF)، وشبكة الاستثمار العام العالمي (GPI).

6 لمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة: www.peacedirect.org/peace-connect/

جميع الاقتباسات الواردة في هذا التقرير مأخوذة من هذه المشاورات، وقد تُرجِم بعضُها من الفرنسية أو الإسبانية، بينما خضع البعض الآخر لبعض التحرير من أجل تعزيز الوضوح والاختصار. وقد منح المشاركون موافقتهم على النشر، مع التأكد من عدم الكشف عن الهوية في الحالات التي طلب فيها الأفراد إبقاء هوياتهم سرية لأسباب شخصية و/أو أمنية. ونحن ممتنون بشدة لكل من شارك برؤاه وقصصه وتحليلاته المتخصصة.

ونحن ندرك تمامًا التوترات التي قد تنشأ عن قيام مؤلفين يعملون في منظمة مقرها في الشمال العالمي بكتابة تقرير يستند أساسًا إلى تجارب ووجهات نظر وخبرات من ينحدرون من الجنوب العالمي. وعلى هذا الأساس، سعينا إلى تقديم تمثيل أمين وموضوعي للرؤى التي عبّر عنها المشاركون والمشاركات.

المنتدى الدائم لأمريكا اللاتينية لإزالة الاستعمار في مجال التعاون الدولي

يُنظر إلى المنتدى الدائم على أنه فضاء يتكوّن من فاعلين متنوعين، لهم أهمية خاصة فيما يتعلق بمستقبل التعاون. وقد عمل هؤلاء الفاعلون على تعزيز بناء حركة من أجل إنهاء استعمار مجال التعاون منذ أكثر من عام، وهو ما أتاح لهم اقتراح نموذج جديد لهذا القطاع. وبناءً على ذلك، يتموضع المنتدى كمنصة رائدة في هذه القضايا، كما أن تجارب أعضائه ومقترحاتهم تُثري أي نقاش موازٍ.

ما هي منصة 'من أجل الحوار'؟

هي منصة ويب نصية آمنة أنشأتها بيس دايركت، تتيح للمنظمات والأفراد تبادل الأفكار والنقاش.[7] وقد أُنشئت المنصة في البداية لمساعدة بيس دايركت على جمع بناة السلام المحليين ومنظمات المجتمع المدني في أوقات الأزمات، حيث قد يكون اللقاء الفعلي محفوفًا بالمخاطر أو مكلفًا للغاية. ومنذ إطلاق المنصة في عام 2017، استُخدمت أيضًا، من جانب بيس دايركت ومنظمات أخرى حول العالم، لتيسير حوارات عالمية وإقليمية عن مجموعة واسعة من الموضوعات، بدءًا من دور الشباب في بناء السلام وصولًا إلى كيفية نظر المجتمعات المحلية إلى الأمم المتحدة.

وقد صُممت المنصة بحيث يكون استهلاكها للإنترنت منخفضًا، ما يمكّن المشاركين والمشاركات من الاتصال بها حتى في حال ضعف سرعة الإنترنت. ولا تُجرى النقاشات على المنصة في الوقت نفسه، مما يتيح للمشاركين والمشاركات قراءة التعليقات ونشرها في الأوقات التي تناسبهم، والعودة إلى النقاش بعد مرور فترة تتراوح بين يومين وثلاثة أيام. وبذلك، لا يحتاج المشاركون والمشاركات إلى تخصيص أوقات محددة خلال اليوم للمشاركة. ولدعم النقاشات متعددة اللغات، تستخدم المنصة وظيفة الترجمة عبر ترجمة جوجل (Google Translate) التي تمكّن المشاركين والمشاركات من قراءة الرسائل وإرسالها بلغات مختلفة.

7 لمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة: www.platform4dialogue.org

الجزء الأول:

تداعيات خفض التمويل

الآثار الفورية

بدأت المشاورة بنقاش حول الآثار الفورية للتخفيضات الأخيرة في تمويل المساعدة الإنمائية الخارجية والمساعدة الإنسانية وجهود بناء السلام. وسُنحت للمشاركين والمشاركات فرصة للتأمل في العواقب العملية والعاطفية التي نتجت عن التراجع المفاجئ في التمويل، واستيعابها عاطفيًا.

وسرعان ما اتضح مدى تأثير هذه التخفيضات على المجتمع المدني المحلي، الذي يتمركز في معظمه في الجنوب العالمي. وأشار المشاركون إلى التعليق الفوري للأنشطة، وإلغاء المدفوعات، والتقليص السريع للخدمات الأساسية. وكما لاحظت ديبورا مورا، التي تعمل في كينيا:

> لقد أحدثت تخفيضات التمويل الأخيرة اضطرابًا كبيرًا في عملنا في الجنوب العالمي، مما أجبرنا على تقليص البرامج، وإلغاء بعض الأنشطة، وترك المجتمعات التي نخدمها أكثر عرضة للمخاطر.

وأضافت مشاركة أخرى في المشاورة، وهي نيمو علي، المديرة التنفيذية لمؤسسة كاندل أوف هوب (Candle of Hope) ومقرها نيروبي:

> أرى أثر ما حدث كل يوم. يتم تقليص البرامج أو إيقافها، وتفقد المجتمعات دعمًا حيويًا، وتجد المنظمات المحلية مثل منظمتنا صعوبة بالغة في الحفاظ على المبادرات والمشاريع القائمة. ويبدو الأمر وكأن شبكات الأمان تتقلص في اللحظة التي تتزايد فيها الاحتياجات.

وقد وجدت هذه الآراء تأييدًا خلال ورشة التحقق التي عُقدَت في نيروبي، حيث وافق 77% من الحاضرين على أنهم أو شركاءهم تأثروا سلبًا بخفض التمويل الذي تقدمه جهة ممولة كبرى في الشمال العالمي.

وقد شعرت مختلف القطاعات والسياقات بهذه الآثار. في قطاع بناء السلام، على سبيل المثال، وصف بابي كاسيريكا، وهو ممارس محلي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، كيف أثّر قرار وقف التمويل تأثيرًا مباشرًا على عمليات الوساطة الجارية من أجل السلام:

> لقد أدى هذا التوقف في الأنشطة إلى استحداث حالة من الإحباط في مجتمعاتنا، إذ كانت هذه المنظمات منخرطة بالفعل في عمليات الوساطة والتسوية السلمية للنزاعات المجتمعية؛ وقد حال هذا التجميد دون قدرتها

على الوفاء بوعودها أمام الأطراف المتنازعة عقب التجميد المفاجئ. كما أُجبر أفراد الجماعات المسلحة، الذين كانوا يستجيبون للبرنامج بالفعل وأظهروا استعدادًا لإلقاء السلاح، على مغادرة مناطق إيوائهم والعودة إلى المليشيات المسلحة، بسبب نقص التمويل المرتبط بأنشطة إعادة دمج المقاتلين الذين يتم رصدهم في المجتمع.

أكد المشاركون مرارًا على تأثير ذلك في المجتمعات. وفي كثير من الحالات، حُرم الأشخاص الأكثر ضعفًا من الخدمات الصحية الأساسية في أوضاع انعدام الأمن الشديد. وفي هذا السياق، أظهر استطلاع أجرته إيبك أفريقيا (EPIC-Africa) شمل 550 منظمة من منظمات المجتمع المدني أن 63% من المنظمات المتضررة من خفض التمويل كانت تعمل في مجالي الصحة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.[8]

وفي كثير من الحالات، حُرم الأشخاص الأكثر ضعفًا من الخدمات الصحية الأساسية في أوضاع انعدام الأمن الشديد.

وخلال ورشة التحقق، أوضح أحد المشاركين العاملين في جمهورية أفريقيا الوسطى أنه عندما سحبت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تمويلها، تُركت المجتمعات لمصيرها، وليس معها سوى موارد محدودة للغاية:

> كانت معظم المنظمات المحلية تعمل مع منظمات غير حكومية دولية، لذا عندما حدث التوقف المفاجئ في التمويل، بدا الأمر وكأنه انهيار. كنا نوفر وسائل نقل إلى المستشفيات على أن يدفع الناس مقابل النقل لاحقًا، ولكن عندما توقف التمويل أصبح يُطلب منهم الدفع مقدمًا، وبالتالي انخفض معدل الانتقال إلى المستشفيات بشكل كبير وارتفعت معدلات الوفيات. "*C'était la mort*" [لقد كان الموت بعينه].

"...كنا ننفذ مشروعًا بوصفنا منظمة للرعاية في حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والوقاية منه ... لدعم السجناء والأشخاص ذوي الإعاقة المتعايشين مع الفيروس. وبعد تطبيق التخفيضات الأخيرة، توقفت جميع الأنشطة، وفقد موظفو المشروع وظائفهم. وقد ترك ذلك الفئات شديدة الضعف من دون رعاية أساسية، وأضعف القدرات المحلية."

ووصف أحد المشاركين في المشاورة، وهو تيدي-هيرفي نكورونزيزا، المنسق الوطني لحركة التنمية بقيادة المجتمع المحلي في بوروندي (Movement for Community-led Development)، عدم تلقي إحدى المنظمات الأعضاء التمويل الذي كان من المقرر أن تتلقاه من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية:

> كان من المقرر أن يُستخدم هذا الدعم لتعزيز توزيع شبكات الحماية من البعوض، وإتاحة اختبارات الفحص، والعلاجات. غير أن التوقف المفاجئ لهذا التمويل أوقف هذا المسار، وقيّد قدرتنا على الاستجابة للاحتياجات العاجلة، مما زاد من عرضة الأطفال والنساء الحوامل للمخاطر. كما اضطرت منظمات شريكة أخرى في بوروندي إلى تقليص حجم فرق الصحة المجتمعية أو تعليق حملات الوقاية، تاركة مجتمعات بأكملها من دون دعم في مواجهة الملاريا وأمراض أخرى يمكن الوقاية منها.

تحدثت جويس جوليان أكوكو، وهي مشاركة في المشاورة من أوغندا وتتمتع بأكثر من 15 عامًا من الخبرة في العمل مع الجهات الفاعلة الإنسانية المحلية والوطنية، بعبارات مماثلة عن تأثير توقف التمويل على رعاية المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والوقاية منه:

8 EPIC-Africa، من الهشاشة إلى الصمود.

كنا ننفذ مشروعًا بوصفنا منظمة للرعاية في حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والوقاية منه في خطة الرئيس الأمريكي الطارئة للإغاثة من الإيدز (برنامج بيبفار)، لدعم السجناء والأشخاص ذوي الإعاقة المتعايشين مع الفيروس. وبعد تطبيق التخفيضات الأخيرة، توقفت جميع الأنشطة، وفقد موظفو المشروع وظائفهم. وقد ترك ذلك الفئات شديدة الضعف من دون رعاية أساسية، وأضعف القدرات المحلية.

"بالنسبة للشبكات المجتمعية والمنظمات المحلية التي أتعاون معها، أدت حالة عدم اليقين الناجمة عن التقلبات في المساعدات الخارجية إلى إضعاف قدرتها على التخطيط على المدى المتوسط. فقد أجبرت العديد من المشاريع، ولا سيما في مجالي النظم الغذائية والصمود أمام تغيّر المناخ، على التوقف في اللحظة التي كانت تبدأ فيها بإظهار النتائج."

لم تقتصر آثار التخفيضات على البرامج والأنشطة الجارية فحسب، بل ألحقت أيضًا ضررًا بقدرة العديد من المنظمات على التخطيط على المدى المتوسط إلى الطويل. ووفقًا لسوزانا مادريغال، وهي مشاركة في المشاورة تعمل في المكسيك:

> بالنسبة للشبكات المجتمعية والمنظمات المحلية التي أتعاون معها، أدت حالة عدم اليقين الناجمة عن التقلبات في المساعدات الخارجية إلى إضعاف قدرتها على التخطيط على المدى المتوسط. فقد أجبرت العديد من المشاريع، ولا سيما في مجالي النظم الغذائية والصمود أمام تغيّر المناخ، على التوقف في اللحظة التي كانت تبدأ فيها بإظهار النتائج. ويترك ذلك مجتمعات بأكملها معلّقة ومن دون أي ضمان لاستمرار العمليات التي بدأت.

وما أبرزته الشهادات حقًا هو الطبيعة الإنسانية التي يستند إليها أغلب العمل في هذا القطاع. وأفاد العديد من المشاركين والمشاركات بأنهم هم أو أشخاصًا يعرفونهم يعانون نفسيًا نتيجة هذه التخفيضات، سواء في صورة إرهاق أو قلق أو احتراق وظيفي. وانصب التزامهم قبل كل شيء على إظهار التعاطف تجاه بعضهم البعض وتجاه شركائهم وزملائهم. وأشار أحد المشاركين في المشاورة إلى ما يلي:

> بالنسبة لي، كان الرد الأول هو أن أتواصل مع الزملاء من منطلق الرعاية. فالحاجة الملحة الآن ليست البحث عن وظيفة أخرى، بل مساعدتهم على التعامل مع حالة الحزن الناتجة عن فقدان ما بنوه وعملوا عليه لسنوات، فقط ليروه يختفي بين عشية وضحاها.

وأضاف آخر:

> كان من المؤلم بشكل خاص اضطرارنا إلى شرح هذه الخسارة المفاجئة، وفي الوقت نفسه الاستماع إلى كيفية تأثيره في قدرتهم على الانتقال إلى مواقع العمل الميداني، أو مواصلة مشاريعهم، أو الاحتفاظ بموظفيهم الشباب.

وتعكس هذه الملاحظات الأثر النفسي الكبير الذي تكبده العديد من العاملين في القطاع الأوسع. ومن الآثار السلبية الأخرى للتخفيضات انهيار الثقة داخل المجتمعات وفيما بينها. وكما أوضح برينس تشارلز ديكسون، وهو مشارك في المشاورة يعمل في نيجيريا:

> بعيدًا عن الأرقام، أدى ذلك الأمر إلى تصدع الثقة داخل المجتمعات التي كانت تنظر إلينا بوصفنا جسرًا موثوقًا. وأصبحت الحياة الآن تعتمد على ميزانيات متقلصة، وجمع تمويل طارئ، والاعتماد بشكل أكبر على التضامن المحلي.

وأضافت سوزانا مادريغال، وهي مشاركة أخرى في المشاورة،:

> بعيدًا عن الجانب الاقتصادي، ما يقلقني أكثر هو تآكل الشرعية والثقة: فعندما تسحب الجهات المانحة من الشمال العالمي دعمها فجأةً، تُترك المنظمات المحلية مكشوفة أمام مجتمعاتها. إن إصلاح فقدان المصداقية هذا أصعب بكثير من تعويض الميزانية.

ولهذا التآكل في الثقة والشرعية عواقب دائمة، ليس على الأنشطة اليومية فحسب، بل أيضًا على الشراكات طويلة الأمد التي نشأت بين عناصر المجتمع المدني المحلي وداخلها.

وخلال ورشة التحقق التي عُقدت في بيس كونيكت، وصف أحد الممارسين من هايتي كيف أصبحت المجتمعات تشكك في المنظمات المحلية، إذ تشتبه في تواطؤها مع الجهات الممولة لتحتفظ بالأموال لمصلحتها الخاصة. ونتيجة لذلك، بدأت المجتمعات تفقد الثقة ليس فقط في منظماتها المحلية، بل أيضًا في الجهات الممولة نفسها. وفي مواقع أخرى، تشير كلمات أحد المشاركين في المشاورة، ممن فضّلوا عدم الكشف عن هويتهم، أن هذه الظاهرة آخذة في الاتساع:

> أرى أنه أصبح من الأصعب طمأنة الشركاء بشأن موثوقية أوجه التعاون المستقبلية التي تشمل جهات مانحة من الشمال العالمي. فالثقة التي كانت قائمة من قبل أصبح يحل محلها الحذر والشك. ويطرح الشركاء بشكل متزايد السؤال التالي: "كيف يمكننا التخطيط للمستقبل إذا كان الدعم قد يختفي بين عشية وضحاها؟"

بالإضافة إلى ذلك، لاحظ المشاركون أن انهيار التمويل أدى إلى ضياع فرص تتجاوز نطاق البرامج وتنفيذ الأنشطة. فقد أُغلقت العديد من الفرص المتاحة للتأثير والمناصرة، مما صعب للغاية على نشطاء الجنوب العالمي إيصال أصواتهم. وكما أوضحت سعيدة ديب، وهي تعمل في باكستان:

> بحسب تجربتي الشخصية، تواصلتُ مؤخرًا لطلب دعم لحضور مؤتمر للسلام كان سيمكنني من تمثيل وجهات النظر المحلية من باكستان. وللأسف، لم أتلقَّ ردًا إيجابيًا. [...] يوضح هذا كيف أن انخفاض الدعم لا يضعف القدرة المؤسسية فحسب، بل يحد أيضًا من فرص سماع أصوات الجنوب العالمي في المساحات الدولية التي تُصاغ فيها القرارات المتعلقة بمستقبلنا.

وأشار بعض المشاركين والمشاركات إلى أن نقص التمويل يكشف الفجوة بين الجهات الفاعلة المحلية، لا بل ويوسعها في بعض الحالات. فقد اشتدت المنافسة على الوظائف. وبينما تمكن من يتمتع بمهارات في اللغات الأجنبية، أو يلم بالتكنولوجيا أو يتمتع بخبرة في المتطلبات الفنية، من الانتقال إلى أدوار بديلة، أُجبر آخرون على الخروج من القطاع بالكامل. وكما ذكرت باربرا لازكانو، وهي مشاركة في المشاورة من المكسيك:

> لا يقتصر الأمر على تراجع تدفق التمويل وزيادة عدد المنافسين كما ذكرت، بل يتعلق أيضًا بالقدرة المترسخة للبنى الاستعمارية والعنصرية على تحديد من يحصل على ما تبقى من الوظائف المتاحة. أنا أعيش في جنوب المكسيك وأستطيع أن أرى بوضوح حجم الظلم الذي تواجهه المنظمات والأفراد الذين لا يجيدون اللغة الإنجليزية الآن أكثر من أي وقت مضى، أو أولئك الذين تبتعد ممارساتهم وثقافاتهم عن بعض المهارات الفنية التي تفرضها رؤية الشمال لما يُسمى 'الاحترافية' (بدءًا من إتقان الأطر المنطقية، وصولًا إلى اللغة المتخصصة في هذا القطاع، وبرامج الحاسوب المتخصصة). أما أولئك الذين فقدوا وظائفهم، وكان أغلبهم وسطاء بين هذه الجهود ومنظمات المجتمع المحلي الصغيرة، فلم يعودوا في وضع يسمح لهم بدعم الحركات المحلية، أو باتوا يغادرون القطاع بالكامل.

يعكس ذلك العيوب الهيكلية الأوسع التي تشوب هذا القطاع، كما يبيّن التقرير بعنوان 'إنهاء الاستعمار في نظام المساعدة وبناء السالم'

(Time to Decolonise Aid)، إذ عادت العديد من المنظمات غير الحكومية إلى توظيف أصحاب الخبرة الفنية بدلًا من أصحاب الخبرة السياقية، وهو ما يمنح الأفضلية في نهاية المطاف للمرشحين الدوليين بدلًا من المحليين[9]. وبالتالي، كثيرًا ما توضع السياسات والمفاهيم والممارسات في وسط سياقات جغرافية - وغالبًا ثقافية - بعيدة كل البعد عن الأماكن التي تُطبَّق فيها. ويؤدي ذلك في نهاية المطاف إلى توسيع الفجوة بين الممارسين والمجتمعات التي يُفترض أنهم يخدمونها.

توتر العلاقات بين الجنوب العالمي والشمال العالمي

في اليوم الأول من المشاورات الإلكترونية، تحدث المشاركون والمشاركات عن العلاقة المتغيرة بين المجتمع المدني المحلي في الجنوب العالمي وشركائهم في الشمال العالمي. وعليه، ربطوا التخفيضات الأخيرة في التمويل بإطار المناخ السياسي المتغير في البلدان الممولة، حيث ربط عددٌ من المشاركين ذلك بديناميات أوسع ذات طابع استعماري جديد.

وأفاد المشاركون والمشاركات بأن علاقاتهم مع الشركاء الموجودين في الشمال العالمي أصبحت متوترة في أعقاب التخفيضات. ويرى الكثيرون أن السحب المفاجئ للتمويل، من دون أي إنذار مسبق، أدى إلى انهيار في الثقة، إذ نالت مشاعر التعرض للخيانة والتخلي من العلاقات التي كانت تُعتبر سابقًا تحالفًا بين أطراف متكافئة. وكما عبّرت ديبورا مورا:

> لقد أدت هذه القرارات إلى تقليص ثقتي في حكومات الشمال العالمي والجهات المانحة، إذ كان الانسحاب المفاجئ غير عادل، وكشف عن تحول في الأولويات يبتعد بها عن دعم الفئات الأكثر احتياجًا. وأنا الآن أثق أكثر في الجهات الفاعلة المحلية والإقليمية التي تظل ملتزمة رغم محدودية الموارد.

ووافقها في ذلك مشارك آخر، وهو نشي ويلفريد قائلًا:

> بوصفي شخصًا يعمل في الجنوب العالمي، وتحديدًا في الكاميرون، فقد أدت هذه القرارات التي اتخذتها حكومات الشمال العالمي إلى تآكل كبير في الثقة في التزامها بدعم الفئات الأكثر ضعفًا. ويُنظر إلى السحب المفاجئ للتمويل، خاصة في ظل أوضاع الأزمات التي تعيشها المجتمعات المحلية، على أنه نوع من الخيانة.

وقد دفع ذلك الكثيرين إلى التشكيك في الأسس التي بُنيت عليها هذه الشراكات. وكما عبّرت جويس جوليان أكوكو:

> لقد زعزعت تخفيضات التمويل تلك نظرتي لحكومات الشمال العالمي والجهات المانحة. فرغم أننا كنا نُقدّر دعمها في السابق، أدى الانسحاب المفاجئ، من دون اتخاذ تدابير لحماية المجتمعات الضعيفة، إلى تآكل الثقة. ويبدو الأمر كما لو أن حياة الأشخاص الذين نخدمهم، مثل السجناء والأشخاص ذوي الإعاقة المتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشرية، أصبحت ثانوية مقارنة مع الأولويات السياسية المتغيرة. وأصبحت ثقتي تتجه بشكل متزايد نحو الجهات الفاعلة المحلية والإقليمية، بما فيها الشبكات التي تقودها القارة الأفريقية، والمنظمات المجتمعية، والمؤسسات الوطنية التي يستمر حضورها حتى عندما يُسحب التمويل الدولي.

وانتقد عددٌ من المشاركين والمشاركات ما وصفوه بغياب الإنسانية في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بخفض التمويل. في هذا السياق، علّق ألويل أتيم، الذي يعمل في السودان قائلًا:

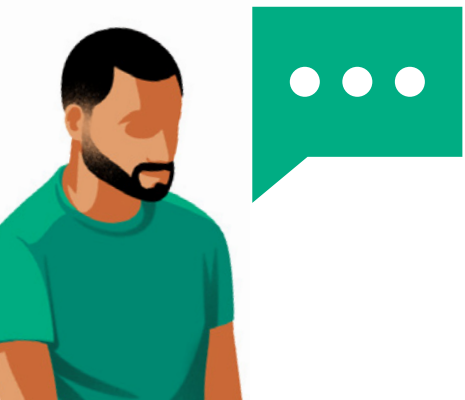

9 بيس دايريكت، إنهاء الاستعمار في نظام المساعدة وبناء السلام (مايو 2021) www.peacedirect.org/publications/timetodecoloniseaid.

ما جعل هذا الأمر صادمًا للغاية هو الطريقة التي نُفّذ بها، إذ افتقرت إلى الإنسانية وصون الكرامة، ولا سيما فيما يتعلق بخفض تمويل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. فبالنسبة للمجتمعات النازحة داخليًا بسبب النزاعات أو الأزمات المناخية، أو النازحين خارجيًا إلى دول الجوار، الذين يعتمدون بشكل كبير على الخدمات الإنسانية لتلبية احتياجاتهم الأساسية مثل الغذاء والرعاية الصحية، كان الأثر كارثيًا، بسبب غياب أي استعداد أو انتقال تدريجي. لقد عملتُ مع منظمة غير حكومية دولية أمريكية، وقد تُرك شركاؤنا معلقين منذ أوامر وقف العمل. ولم تُتح لهم أي فرصة لإنهاء علاقة العمل بشكل منظم.

وأشار مواتشا هاماساكا إلى القسوة التي اعترت طريقة اتخاذ القرار، مع إقراره بأن التخفيضات جاءت في سياق أزمة اقتصادية عالمية تفاقمت بفعل جائحة كوفيد19:

مكمن المشكلة ليس قرار القوى الاقتصادية بتعليق مساعداتها المالية بحد ذاته؛ بل الوحشية التي اتُخذ بها هذا القرار.

"تكمن الإهانة في هذا الوضع في كونه اعترافًا صريحًا بأن هذه 'الشراكات' لم تتطور يومًا إلى تحالفات أفقية وحقيقية. فإذا كانت إزالة عناصر مثل العدالة والمساواة والكرامة الإنسانية من سياسات الشمال العالمي أمرًا بهذه السهولة، فهل كانت هذه القيم موضع اعتبار حقيقي من الأساس؟"

واتفقت معه باربرا لازكانو على ذلك، متسائلة عن القيم والدوافع الكامنة لدى العديد من الجهات في الشمال العالمي:

تكمن الإهانة في هذا الوضع في كونه اعترافًا صريحًا بأن هذه 'الشراكات' لم تتطور يومًا إلى تحالفات أفقية وحقيقية. فإذا كانت إزالة عناصر مثل العدالة والمساواة والكرامة الإنسانية من سياسات الشمال العالمي أمرًا بهذه السهولة، فهل كانت هذه القيم موضع اعتبار حقيقي من الأساس؟

ولخّص كريستيان إيلونغي، الذي يعمل في الكاميرون، وجهة نظره على النحو التالي:

لم تتغير ثقتي؛ فهي لم تكن ثقة كاملة منذ البداية. تمّ إنهاء عقدي مع منظمة غير حكومية دولية بسبب تقديمي ملاحظات صادقة من المجتمع، مما أكد لي أن العديد من الجهات المانحة تفضّل الروايات المريحة على الحقيقة التحويلية. وهذه الأزمة إنما تكشف ببساطة البنية الاستعمارية الموجودة بالفعل.

وفي الوقت نفسه، حرص عدد من المشاركين والمشاركات على الإشارة إلى أن بعض الجهات في الجنوب العالمي تتحمل أيضًا جزءًا من المسؤولية، بسبب اعتمادها المفرط على المساعدة الخارجية وانخراطها في نمط من التبعية. وفي هذا السياق، أشار أحد المشاركين، ممن فضّلوا عدم الكشف عن هويتهم، إلى ما يلي:

ربما شعرت العديد من منظمات المجتمع المدني في الكاميرون، ولا سيما في المناطق الناطقة بالإنجليزية، بدرجة من الاعتماد على الشركاء الدوليين، ليس فقط من حيث الدعم المالي، بل أيضًا من حيث نفوذهم في سياق المناصرة وشرعيتهم. وقد يؤدي هذا التجميد المفاجئ إلى إحباط عميق وخيبة أمل، إذ تشعر هذه المنظمات بأنه تم التخلي عنها وهي في أمسّ الحاجة إلى الدعم.

وقد عبر أحد المشاركين، ممن فضّلوا عدم الكشف عن هويتهم، عن مشاعر مماثلة خلال ورشة التحقق طارحًا السؤال التالي: إذا أعادت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تمويلها غدًا، فكم عدد الذين سيقبلونه؟ ثم أجاب عن سؤاله بنفسه: "الواقع أن معظمنا سيقبله".

إذا أعادت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تمويلها غدًا، فكم عدد الذين سيقبلونه؟

علاوة على ذلك، ألمح بعض المشاركين والمشاركات إلى أن بعض الجهات الفاعلة في الجنوب العالمي أخفقت في إحداث تحول حقيقي في موازين القوى لصالح الجهات الفاعلة المحلية، رغم تمتعها بمكانة مؤثرة. في هذا السياق، أشارت أمارة نيلفدين، وهي تعمل في سري لانكا، إلى ما يلي:

> لقد أكدت التخفيضات الأخيرة في التمويل شكوكي القديمة بشأن الاعتماد المتزايد على الجهات الفاعلة في الشمال العالمي. وللأسف، فإن هذه النتيجة كانت قيد التشكّل منذ وقت طويل، بل وربما لم يكن منها مفر. وما يجعل الوضع أكثر إثارة للقلق هو أن بعض الجهات التي أسهمت في تمكين هذه الآثار الكارثية من الحدوث هي جهات فاعلة محلية تتمتع بالسلطة وكانت تعمل عن كثب مع منظمات المساعدة الأجنبية. فقد كانت غير قادرة، أو غير راغبة، في تنفيذ إجراءات التوطين بصورة فعّالة أو تقديم دعم مؤثر. ولو كان التوطين قد نُفّذ بشكل أكثر جدية، لكان حجم التداعيات الحالية أقل بكثير. ولذلك، فبينما من المهم الحديث عن الخسائر التي أحدثتها هذه التخفيضات، ينبغي أيضًا توجيه النقد إلى من أسهموا منا في الوصول إلى هذا الوضع.

ورددت ليز هاريسون الأفكار نفسها من منظور جهة فاعلة في الشمال العالمي قائلة:

> ألم يكن من المفترض أن نكون قد استعددنا لهذا التحول خلال العقد الماضي؟ ينطبق هذا بشكل خاص على أولئك الذين التزموا بذلك في القمة العالمية للعمل الإنساني في عام *2026* (مثل الصفقة الكبرى والميثاق من أجل التغيير)؟

ويشير ذلك إلى مخاوف أوسع بشأن حركة نقل السلطة والموارد إلى الجهات الفاعلة المحلية. ويثير تساؤلات، منها على وجه الخصوص كيف أخفق الشمال العالمي في الاستعداد لهذا التحول، وما الذي يجب تغييره لضمان تلبية احتياجات الجهات الفاعلة المحلية على أفضل نحو؟

التكيّف والمرونة

إلى جانب توثيق الآثار السلبية للتخفيضات الأخيرة في التمويل، سلّط المشاركون والمشاركات الضوء على الطرق المتعددة التي اعتمدتها الجهات الفاعلة المحلية للتكيّف. وعلى الرغم من استمرار الفجوات الكبيرة في تقديم المساعدة، أظهر المشاركون قدرًا ملحوظًا من المرونة، مستندين إلى تقاليدهم المُتبعة في المساعدة المتبادلة وإيجاد حلول للمشكلات بقيادة المجتمعات المحلية.

بالنسبة لمعظم الأفراد والمنظمات، تمثلت الأولوية في البداية في تحقيق استقرار العمل الأساسي وإدارة الآثار الفورية للتخفيضات. وقد وصفوا هذه اللحظة بأنها 'إعادة ضبط' تشغيلية، أتاحت لهم فرصة لتوضيح مهامهم، وإبطاء الأعمال غير الأساسية، وحماية القدرات في الخطوط الأمامية. وأشار أميت كومار سينغ، وهو أحد المشاركين، إلى أن العديد من المنظمات المحلية "انتقلت إلى نموذج تشغيلي أكثر رشاقة، يعتمد بدرجة أكبر على المتطوعين المحليين، والخبرات المقدمة بدون مقابل، والأدوات الرقمية للحفاظ على الوصول إلى الفئات المستهدفة".

"ألم يكن من المفترض أن نكون قد استعددنا لهذا التحول خلال العقد الماضي؟ ينطبق هذا بشكل خاص على أولئك الذين التزموا بذلك في القمة العالمية للعمل الإنساني في عام 2026"

كما تحدث بنيامين أوساوي، وهو يعمل في نيجيريا، عن تجربته الخاصة:

دمجنا في منظمتنا عمليات المسح السنوي للآفاق المستقبلية واستشرافها، ما يمكّننا من تتبع العوامل المحركة للتغيير وتطوير سيناريوهات محتملة ومسارات عمل ممكنة. وقد ساعدنا ذلك على التكيّف بشكل أفضل مع التغيرات الحادثة في المشهد العالمي، من خلال تفادي الذعر، والعودة إلى التحليلات التي أجريناها سابقًا، والتي تنبأت باحتمالات التغيّر وضرورة بناء منصات للمنظمات غير الحكومية الدولية للتفاعل مع المنصات الاستراتيجية الرئيسية للقطاع الخاص في نيجيريا.

وأوضح العديد من المشاركين أن المنظمات المحلية استندت إلى الخبرات والدروس المستفادة من أزمات سابقة لوضع خطط طوارئ، وتنويع مصادر الإيرادات، وتطوير شبكات دعم الأقران، وإنشاء شبكات من المتطوعين لضمان استمرار الخدمات الأساسية. وفي هذا السياق، أشار سيلفستر نشيميريمانا إلى ما يلي:

من أبرز التدابير التي اتخذناها كان تغيير وضع فرقنا الميدانية: حيث أصبح العديد من أفراد الفرق الذين كانوا يتقاضون رواتب يعملون الآن بصفتهم مشرفين ميدانيين متطوعين. ورغم صعوبة هذا التغيير، فقد أتاح لنا الحفاظ على حضور فعّال ومستمر داخل المجتمعات التي ندعمها، مع الحفاظ على جوهر التزامنا وجودة دعمنا.

كما اعتمد أحد المشاركين، ممن فضّلوا عدم الكشف عن هويتهم، نموذجًا قائمًا على 'الاعتماد على الذات'، يوجّه الموارد المحدودة المتاحة نحو الاحتياجات الأكثر إلحاحًا. وبذلك، خلص إلى درسين مهمين، أولهما:

إعطاء الأولوية للدعم غير المالي: تعلمنا أن ننظر إلى ما يتجاوز المساعدة النقدية التقليدية، وأن نسعى إلى أشكال الدعم غير المالي، التي أثبتت أنها لا تقل أهمية عن المساعدة النقدية، وهي تشمل المتطوعين ذوي المهارات، والتبرعات العينية بالمعدات، والخدمات المقدمة بدون مقابل مثل الاستشارات القانونية والمالية. وقد أتاح لنا هذا النهج الحفاظ على العمليات وبناء قدراتنا الداخلية من دون تكبد عبء مالي كبير.

أما الدرس الثاني فكان:

التركيز على مرونة المجتمعات: ركزت برامجنا على توفير الموارد الأساسية لمجتمعاتنا، مثل أدوات تحسين اليقظة الذهنية والإرشاد المهني، لمساعدتها على التعامل مع الضغوط وبناء المرونة خلال هذه الأوقات الصعبة.

" تعلمنا أن ننظر إلى ما يتجاوز المساعدة النقدية التقليدية، وأن نسعى إلى أشكال الدعم غير المالي، التي أثبتت أنها لا تقل أهمية عن المساعدة النقدية، وهي تشمل المتطوعين ذوي المهارات، والتبرعات العينية بالمعدات، والخدمات المقدمة بدون مقابل مثل الاستشارات القانونية والمالية. وقد أتاح لنا هذا النهج الحفاظ على العمليات وبناء قدراتنا الداخلية من دون تكبد عبء مالي كبير."

وقدّم عددٌ من المشاركين والمشاركات أمثلة على كيفية تمكنهم من تعبئة موارد مالية على المستوى المحلي من خلال تحفيز الاعتماد على الذات، وهو ما أحدث تأثيرًا تراكميًا يعزز كلًا من الاستقلال المالي والملكية المحلية. وتوسّع سيلفستر نشيميريمانا في هذا السياق قائلاً:

اعتمدت منظمتنا تاريخيًا على المساعدات المقدمة من شركاء في الشمال. غير أننا بدأنا منذ عام *2014* بتنفيذ انتقال استراتيجي من خلال إعداد المستفيدين الشباب ليصبحوا أكثر استقلالية. وقد دمجنا تدريجيًا أنشطة مدرّة

للدخل ضمن برامج المواطنة لدينا، وشجعنا الشباب على تنظيم أنفسهم ضمن مجموعات تضامن وادخار وائتمان. ولم يتح هذا النهج لهم فرصة لتعزيز مشاركتهم المدنية فحسب، بل تحسين مرونتهم الاقتصادية أيضًا [...] وتقليل اعتمادهم على التمويل الخارجي في الوقت نفسه.

ولخّصت جويس جوليان أكوكو تجارب العديد من المشاركين فيما يتعلق بجذب الجهات الخيرية المحلية والجهات الممولة من القطاع الخاص:

لقد أجبرنا فقدان التمويل على حشد المجتمعات بشكل أكثر فاعلية، وتعزيز مبادرات الاعتماد على الذات، بدلًا من الاعتماد الحصري على الدعم الخارجي. وشجعنا على تكثيف جهود الدعوة لأن تتحمل الحكومة مسؤولياتها في الاستجابة للكوارث والوقاية منها، كما لبدء بناء روابط مع جهات العمل الخيري المحلية والشركاء المحليين. والأهم من ذلك أنه دفعنا إلى إنشاء هياكل مجتمعية مثل مجموعة ميجو ماكويني الإصلاحية (*MegoMakwiny Restorative Group*)، التي عززت المساءلة المحلية والملكية.

تُبرز هذه الشهادات بعض الجوانب الإيجابية للجهود المحلية في حشد الموارد. ويتعمّق الجزء الثاني بآراء المشاركين والمشاركات بشأن استدامة هذه الممارسات على المدى الطويل.

"لقد أجبرنا فقدان التمويل على حشد المجتمعات بشكل أكثر فاعلية، وتعزيز مبادرات الاعتماد على الذات..."

وقد أثبتت الشراكات أهميتها الكبيرة في مساعدة المنظمات على تجاوز الاضطرابات الناجمة عن تخفيضات التمويل. فقد انتهز العديد من المشاركين والمشاركات الفرصة للاعتماد على الخبرات المحلية، ووضع نماذج قائمة على التضامن، وبناء شراكات بين بلدان الجنوب. في هذا السياق، أوضح أميت كومار سينغ:

نعم، رغم أن تخفيضات التمويل كانت مؤلمة، فإنها دفعتنا إلى إعادة اكتشاف أساليب المرونة الأصيلة وتعميق التعاون بين بلدان الجنوب. لقد وجدنا فرصًا غير متوقعة لبناء شراكات أكثر توازنًا مع منظمات نظيرة، كانت أقل استغلالًا للموارد وتميل أكثر إلى الاعتماد على تبادل المنفعة مقارنة بالعلاقات التقليدية بين الشمال والجنوب.

"...رغم أن تخفيضات التمويل كانت مؤلمة، فإنها دفعتنا إلى إعادة اكتشاف أساليب المرونة الأصيلة وتعميق التعاون بين بلدان الجنوب..."

وأضافت كالتومي عبد العزيز، مؤسسة منظمة أهداف تمكين المرأة ومبادرات الدعم (LEGASI) في نيجيريا:

لقد أُجبرنا معًا على الابتكار، من خلال التوجه إلى الداخل، وتجميع الموارد المجتمعية، وإحياء الاستراتيجيات التقليدية لحل النزاعات، وبناء المرونة من القاعدة إلى القمة. ويُعمّق هذا التكيّف الجماعي روح التضامن بين شبكات الجنوب العالمي، لكنه يظل أيضًا تذكيرًا واقعيًا بأن نظام المساعدة العالمي، بصورته الحالية، غير مهيئ حقًا لتمكين الأشخاص الأكثر قدرة على إحداث التحول في مجتمعاتهم.

بالإضافة إلى ذلك، أفاد المشاركون والمشاركات بأنه، إلى جانب الشراكات بين بلدان الجنوب، قدّم أيضًا بعض الأفراد والمنظمات في الشمال العالمي دعمًا للمجتمع المدني المحلي. في هذا الصدد، أشار المشاركون إلى أنه رغم ضرورة تحميل الشمال

العالمي عمومًا المسؤولية عن خفض التمويل، لا يزال العديد من الشركاء الأفراد ملتزمين. وأشار أميت كومار سينغ إلى التباين في استجابات الشركاء في الشمال العالمي الذين يعمل معهم:

> تباينت استجابة شركاء الشمال العالمي. ففي حين أوقف بعضهم الدعم فجأة، قام آخرون بتعديل نهجهم من خلال تقديم شروط أكثر مرونة للمِنح، وتقليل متطلبات إعداد التقارير، وتسريع صرف التمويل لتمكيننا من إدارة التدفقات النقدية. وكان أكثر الشركاء دعمًا هم أولئك الذين فتحوا حوارًا حقيقيًا معنا، وتعاملوا معنا بوصفنا شركاء في وضع الاستراتيجيات، لا مجرد متعاقدين فرعيين. وعندما حدث ذلك، تمكّنا من تصميم تدخلات أكثر استدامة تقودها المجتمعات المحلية، رغم تخفيض الميزانيات.

وقدّم مشارك آخر، وهو تشارلز أميت فرانسيس الذي يعمل في بنغلاديش، وجهة نظره بشأن العمل مع شركاء من الشمال العالمي:

> لقد غيّر بعض الشركاء تركيزهم لتقديم خيارات تمويل أكثر مرونة، ما أتاح لنا توجيه الموارد إلى الاحتياجات الأكثر إلحاحًا. وكانت هذه المرونة حاسمة في الحفاظ على البرامج الأساسية، وضمان قدرتنا على الاستجابة لاحتياجات مجتمعاتنا الملحة. كما أطلقت عدة منظمات من الشمال العالمي حوارًا مفتوحًا معنا، ساعية إلى معرفة كيف يمكنها دعم جهودنا بشكل أفضل خلال هذه المرحلة الصعبة. وقد عزّز هذا النهج التعاوني علاقاتنا وبنى الثقة بيننا. كذلك أطلق بعض الشركاء مبادرات لبناء القدرات، من خلال توفير التدريب والموارد لمساعدتنا على تطوير ممارسات مستدامة وتنويع مصادر تمويلنا. وقد مكّننا هذا الاستثمار في القدرات المحلية من أن نصبح أكثر مرونة واعتمادًا على الذات.

> [...] إن استعداد بعض شركاء الشمال العالمي للتعاون والبحث عن الحلول شكّل طوق نجاة قيمًا، ساعدنا على التعامل مع هذا الواقع الصعب بقدر أكبر من الفاعلية.

وفي حين أبدى بعض الشركاء في الشمال العالمي مرونة أكبر من خلال صرف مِنح أصغر بشكل أسرع، ركّز آخرون دعمهم على المناصرة والبحث وجمع التمويل. وفي هذا السياق، أشار جاكوب تشوجي بواكيم من نيجيريا، عند حديثه عن مبادرته الشبابية في مجال بناء السلام 'مبادرة الشباب لمناهضة العنف وانتهاكات حقوق الإنسان' (YIAVHA) إلى ما يلي:

> لدينا بعض الشركاء الذين يقدمون دعمًا بدون مقابل في وضع استراتيجيات جمع التمويل وإجراء البحث العلمي وبناء الأنظمة. ويمكن للمنصات الكبرى أن تحذو حذوها كوسيلة لدعم التوطين.

ومع ذلك، ساد بين المشاركين والمشاركات انطباع عام بأن الدعم الوارد من الشمال العالمي ضئيل للغاية أو منعدم تمامًا. وفي ضوء ذلك، دعوا الشركاء إلى التركيز على الأولويات المحلية، وتقليل الأعباء الإدارية، وتجنب دورات توقف العمل والعودة إليه المتكررة. وقد سبق التعبير عن مطالب مماثلة في خطاب دعم المجتمع المدني بعنوان Stand with Civil Society الصادر في أيار/مايو 2025 عن 12 شبكة ومنظمة عالمية للمجتمع المدني. وهو بمثابة بيان مشترك يدعو الجهات الممولة وصانعي السياسات إلى دعم المجتمع المدني المحلي، والتعبير عن التضامن معها، والالتزام بإحداث تغيير على مستوى النظم. ومنذ إطلاق هذا البيان، حصل على أكثر من 750 توقيعًا من منظمات وشبكات ومجموعات وأفراد متنوعين، ما يعكس مدى انتشار هذه المطالب عالميًا.[10]

...ساد بين المشاركين والمشاركات انطباع عام بأن الدعم الوارد من الشمال العالمي ضئيل للغاية أو منعدم تمامًا. وفي ضوء ذلك، دعوا الشركاء إلى التركيز على الأولويات المحلية، وتقليل الأعباء الإدارية، وتجنب دورات توقف العمل والعودة إليه المتكررة.

10 لمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة: www.standwithcivilsociety.org/.

"على الرغم من القصص السلبية العديدة، برز جانب إيجابي واحد يتمثل في الطرق التي بدأ يعتمدها الناس لإعادة تصور شكل الدعم، الآن وفي المستقبل. وقد تجلى ذلك في أشكال التنظيم المبتكرة، وبناء التضامن والحركات، والتعاون مع منظمات كانت تُعتبر سابقًا منافسة في هذا المجال. "

مع ذلك، يرى العديد من المشاركين أن فترة الغموض الحالية تمثل فرصة مناسبة للتخلي عن الممارسات غير المواتية، وأغلبها ذو طابع استعماري، التي تُبقي الجهات الفاعلة المحلية على الهامش. وقد عبّر مشارك فضل عدم الكشف عن هويته عن هذا التوجه بقوله:

> أظنُّ أنها خطوة مرحبٌ بها، لأن مثل هذه الأموال غالبًا ما تأتي بشروط غير معلنة. إذ يُتوقع منك قبول معايير وأنماط حياة مناهضة للسياقات الأفريقية. وكثيراً ما ترتبط الوظائف أو الاستشارات الدولية بشروط غير مريحة لكثير من الأفارقة. وعادةً ما كنا نقبل بها لعدم وجود بديل أمامنا.

وعند تناول مسألة إعادة تصور مستقبل التعاون الدولي، أشار مشارك آخر فضل عدم الكشف عن هويته إلى ما يلي:

> على الرغم من القصص السلبية العديدة، برز جانب إيجابي واحد يتمثل في الطرق التي بدأ يعتمدها الناس لإعادة تصور شكل الدعم، الآن وفي المستقبل. وقد تجلى ذلك في أشكال التنظيم المبتكرة، وبناء التضامن والحركات، والتعاون مع منظمات كانت تُعتبر سابقًا منافسة في هذا المجال.

وشاركت ليز هاريسون رأيًا من منظور جهة فاعلة في الشمال العالمي تعمل عن كثب مع شركاء في الجنوب العالمي:

> لقد كان خفض المساعدة الدولية هذا قاسيًا للغاية، لا سيما أن بعض إجراءاته نُفّذت بصورة فورية (مثل أوامر وقف عمل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية) من دون إتاحة أي مجال لتطبيق مرحلة انتقالية أو للتحول تدريجيًا نحو نُهج بقيادة الجهات المحلية. ورغم أن هذا التحول في النهج قد يشكل فرصة ضرورية لتقليص حجم ودور المنظمات غير الحكومية الدولية الكبرى ووكالات الأمم المتحدة، التي لا تزال تنفذ البرامج مباشرةً، بما يفسح مجالًا أوسع أمام الجهات الفاعلة المحلية لتولي القيادة، فإنه وقع بوتيرة متسارعة لم تترك وقتًا كافيًا للاستعداد له على النحو المناسب.

وبوجه عام، وصف المشاركون والمشاركات قطاعًا استجاب بمرونة لصدمة خفض التمويل الأخيرة من خلال تبسيط العمليات، وحشد المتطوعين، والاستفادة من الشبكات المجتمعية، وتعزيز الشراكات بين بلدان الجنوب وبعض الشراكات المختارة بين الشمال والجنوب. وقد ساعدت سبل التكيّف هذه، المستندة إلى الخبرات المكتسبة من الأزمات السابقة والتقاليد الراسخة للمساعدة المتبادلة، المنظمات المحلية على تثبيت عملها الأساسي وحماية علاقاتها مع المجتمعات المحلية.

ومع ذلك، فقد سلط الاضطراب الناجم عن هذه التخفيضات الضوء على الشعور بإحباط أعمق تجاه نظام المساعدة الذي يُنظر إليه بوصفه غير موثوق، وغالبًا غير منصف. في هذا السياق، برزت مساحة لإعادة التفكير في المرحلة المقبلة. ويكشف الجزء الثاني كيف يوجّه المجتمع المدني المحلي أنظاره نحو المدى الطويل، انطلاقًا من ممارسات التكيّف التي سبقت الإشارة إليها. وسيتمثل هذا المستقبل، الذي يقترب بوتيرة متسارعة، في البحث عن موارد بديلة، وإعادة تعريف الشراكات، وبناء نموذج أكثر عدالة للتعاون الدولي تقوده الجهات المحلية.

الجزء الثاني:
إعادة تصور المساعدة والتعاون

تعبئة موارد بديلة

لم تدفع تخفيضات التمويل الأخيرة، كما يبين الجزء الأول، المنظمات المحلية في الجنوب العالمي إلى البحث عن سبل للتكيّف على المدى القصير فحسب، بل أيضًا إلى إعادة النظر في نهجها طويل الأمد. ومن الأمور التي كشفتها الأزمة الحالية بوضوح، ضرورة أن تتمتع المنظمات المحلية بجاهزية أكبر إذا أرادت تجنب مصير مماثل في المستقبل.

ولهذا الغرض، رفض المشاركون والمشاركات الانصياع الأعمى لدورات العمل الخارجية، ودعوا بدلًا من ذلك إلى وضع نماذج تعبئة الموارد التي تقودها الجهات المحلية في صميم العمل. وقد لخّص جاستن موسافيري هذا التوجه بقوله:

> في عالم 'ما بعد المساعدة' هذا، لا يتمثل السؤال في ما إذا كانت المساعدة ستختفي، بل في كيفية تمكن بلدان الجنوب من بناء بدائل متينة وإعادة تشكيل علاقاتها مع الشمال. ويعني ذلك أن المنظمات المحلية يجب أن تتعلم كيفية بناء مشاريعها بدءًا بالموارد القريبة منها، مثل المساهمات المجتمعية، والاقتصادات المحلية، والشراكات الإقليمية، وحتى التضامن عبر القارة الأفريقية. فتستحدث هذه الآليات قاعدة مستقرة وتحد من الاعتماد على التمويل الخارجي. وبهذه الطريقة، لا تصبح تعبئة الموارد المستدامة مجرد استراتيجية للبقاء، بل أيضًا والأهم، تكون ضمانة لاستقلالية مبادراتنا واستمرارها.

وخلال المشاورات، طُرحت أمثلة متنوعة على أساليب ناشئة ومحلية المنشأ لتعبئة الموارد. على سبيل المثال، وصف باتيانت كاليمبيرو النهج الاستشرافي الذي تتبعه منظمة ليما ريزيلينس (LIMA RESILIENCE) في جمهورية الكونغو الديمقراطية:

> للاستجابة لهذه التخفيضات في الميزانية، ركّزت منظمة ليما ريزيلينس على الأنشطة المحلية المُدرّة للدخل. فنحن ندرّب العائدين ونجمعهم في جمعيات ادخار وائتمان قروية حتى يتمكنوا من تطوير اكتفائهم الذاتي. ثم ندعم الفئات المستفيدة العاملة في مجال الزراعة في اختيار المنتجات الغذائية ذات القدرة الإنتاجية العالية والتي تُباع بسرعة في السوق. وأكثر من *80%* من الموظفين أصبحوا الآن متطوعين.

كما شارك دانيال إينوك مانوبا من غانا مثالًا آخر:

منذ خفض التمويل الرئيسي، لجأنا إلى توليد الأموال محليًا من خلال تبرعات الجهات الدينية والقادة السياسيين والأفراد. كما وضعنا طريقة لتحويل معظم أفكارنا إلى مشاريع تجارية. ونحن نأمل في أن نولد من خلال ذلك دخلًا في المستقبل القريب لدعم المجتمعات المحلية. ومن المتوقع أن تولّد مبادرتنا الجديدة، التي ندرب من خالها الشباب على الزراعة وتجارة الفحم، تمويلًا واسع النطاق خلال السنوات الخمس المقبلة.

في هذا الصدد، كثيرًا ما ذُكرت المشاريع الاجتماعية باعتبارها وسيلة شائعة وناجحة لدعم المجتمعات المحلية، فضلًا عن تنمية المهارات المحلية. وأشار المشاركون والمشاركات في كلٍّ من المشاورة وورشة التحقق إلى أن هذا النهج نجح فعلًا في حشد الأفراد لتقديم خدمات مجتمعية، مثل الزراعة الجماعية أو النسيج.

"عندما أصبح مكتبنا مهددًا بالإغلاق، تواصلتُ مع منظمات مختلفة غير أمريكية ومع جهات خيرية محلية، لكنني قوبلتُ إما بالصمت أو عدم الاهتمام."

وشكّل تجدد تقدير الموارد غير النقدية أحد أبرز القواسم المشتركة في النقاشات، ولا سيما على مستوى المجتمعات المحلية. وفي هذا السياق، تم التأكيد على أهمية الاستثمار في رأس المال غير المالي، مثل المتطوعين والشبكات، والمعرفة المحلية، والعلاقات القائمة على الثقة. وشاركت ليليان نغيغي، وهي مشاركة من كينيا ومؤسسة منظمة مناصرة المرأة في السلام والأمن في إفريقيا (AWAPSA) نهج منظمتها قائلة:

بالنسبة للمساهمات المجتمعية الصغيرة، شجعناها من خلال توضيح الفرق الذي يمكن حتى للمساهمات المتواضعة أن تُحدثه بشفافية. وأحيانًا لا تكون المساهمة مالية؛ بل يتبرع الناس بأماكن لعقد الاجتماعات أو بالطعام أو بوقتهم. ورغم أن هذه الموارد لا يمكن التنبؤ بها دائمًا، فإنها تعزز الاستدامة لأنها تُرسّخ العمل في السياق المحلي وتقلّل الاعتماد المفرط على التمويل الخارجي. وهي ليست بديلًا عن مصادر التمويل الأكبر، لكنها توفّر أساسًا مستقرًا يُبقي الزخم قائمًا حتى عندما تتقلب دورات الجهات المانحة أو تنتهي.

في الوقت نفسه، أشار روي هوث غوني إلى أنه عندما قُطع تمويل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في جنوب السودان، لجأت المنظمة المحلية إلى:

[...] مفهوم 'التنمية المجتمعية القائمة على الأصول' - وهو مفهوم مفاده النظر إلى خبراتنا المحلية بعين التقدير، وكذلك إلى الأغذية المجتمعية، والأدوات التقليدية مثل الزوارق، بدلًا من طلب تمويل ضخم لشراء قوارب سريعة آلية للعمل في مستنقعات السُد. تغرس المساهمات وأوجه التعاون محلية المنشأ الشعور بالملكية وترسّخ المعرفة والمهارات الثابتة التي دائمًا ما تكون موجودة داخل المجتمع.

وعبّر المشاركون والمشاركات في ورشة التحقق عن آراء مماثلة. غير أنهم أشاروا أيضًا إلى صعوبة حشد التمويل على مستوى المجتمعات المحلية في إفريقيا، حيث تؤدي النزاعات أو الكوارث الطبيعية أو الأوبئة في كثير من الأحيان إلى تقييد القدرات والموارد المحدودة أصلًا.

وتطرقت شهادات أخرى خلال المشاورة إلى الصعوبات المرتبطة ببناء شراكات محلية عندما لا تتوافق القيم. وقد وصفت سعيدة ديب العقبات التي واجهتها في السعي للحصول على تمويل لمبادرات السلام العلمانية:

> عندما أصبح مكتبنا مهددًا بالإغلاق، تواصلتُ مع منظمات مختلفة غير أمريكية ومع جهات خيرية محلية، لكنني قوبلتُ إما بالصمت أو عدم الاهتمام. ولم تكن الجهات الخيرية المحلية على وجه الخصوص ترغب في دعم منظمة تدافع عن العلمانية وحقوق الأقليات وتعارض الإكراه على تغيير الدين، لأن عطاياهم غالبًا ما تكون مدفوعة بأولويات دينية تختلف عن رسالتنا.

وأفادت بعض الجهات الفاعلة المحلية بأن رفع مستوى وعي المجتمعات المحلية بشأن توليد مواردها الخاصة يشكل تحديًا في حد ذاته. وبصورة أكثر تحديدًا، غالبًا ما يكون ترسيخ مفهوم وممارسة العمل الخيري المجتمعي صعبًا لأن "المجتمع المحلي اعتاد التلقي وليس العطاء، وسيستغرق إحداث تحول في العقليات وقتًا"، بحسب أوغيني موريس، وهو مشارك في المشاورة يعمل في أوغندا. كما أشار أحد المشاركين ذوي الرأي المماثل في ورشة التحقق إلى أن المجتمعات المحلية لو كانت أكثر اعتيادًا على مثل هذه الأفكار، لكانت أكثر استعدادًا للتعامل مع التغيرات المفاجئة في أوضاع التمويل الخارجي.

وقدّم أحد المشاركين منظورًا أكثر إيجابية بشأن تحديات جمع الأموال محليًا، إذ أشار إليزافان أوغيشي، المدير التنفيذي لمؤسسة نغوزو إفريقيا المجتمعية (Nguzo Africa Community Foundation)، إلى أن جمع التبرعات المجتمعية يعزز الشعور بالملكية طويلة الأمد للمبادرات المحلية:

> قد يبدو الحشد المستدام للموارد المحلية من خلال العطاء المجتمعي صعبًا ويستغرق وقتًا طويلًا، لكنه يساعد المنظمات على أن تكون أكثر ارتباطًا بالمجتمع المحلي وأكثر شفافية وتركيزًا على تلبية الاحتياجات المجتمعية العاجلة. فالعطاء المحلي يبني الثقة والإحساس بإلحاح الحاجة والقدرة على الفعل. ومعرفة أفراد المجتمع مفيدة في هذه الحالة، مثل معرفة داعمي مجتمع الأعمال، والقادة، والمهنيين، والأقران المستعدين لدعم رسالتك في تحقيق الأثر المنشود منها.

يبيّن عمل الصندوق العالمي للمؤسسات المجتمعية (GFCF) أهمية العمل الخيري المجتمعي التي تزداد أكثر من أي وقت مضى في ظل خفض المساعدة الأجنبية. فمن خلال الاستثمار في المنظمات المحلية وتعزيز صنع القرار المجتمعي، يساعد الصندوق المجتمعات المحلية على إيجاد سبل لتحصين نفسها من تقلبات التمويل الخارجي غير المستقر. على سبيل المثال، شهدت مبادرة "قياس المهم" (Measuring What Matters) تعاون 22 شريكًا من 17 بلدًا لاستحداث أساليب مبنية على القيم لتقييم الأثر، ومواجهة نظم التقييم الاستخراجية، وتعزيز القدرة على التصرف والكرامة والقوة الجماعية على مستوى المجتمعات المحلية.

في هذا السياق، تأمّل عددٌ من المشاركين والمشاركات في المشاورة في الفرصة التي تقدمها اللحظة الراهنة للحرص على ترسيخ الملكية المحلية في ما تبقى من التمويل الدولي. وفي هذا السياق، أشارت ليز هاريسون إلى أوكرانيا:

> [...] حيث أنشأت شبكة وطنية من المنظمات غير الحكومية/منظمات المجتمع المدني المحلية ومنظمة أوكرانية جديدة غير حكومية تركز على العناية الواجبة صندوقًا مشتركًا لا يتاح إلا للمنظمات المحلية والوطنية. [...] ويُسمى 'صندوق أوكرانيا المشترك' (*UPF*)، ويمكن العثور على جميع المعلومات ذات الصلة لدى الشبكة الوطنية الرائدة لتنمية العمل الخيري المحلي *NLPD*.[11]

يتمثل مثال آخر في نهج "الدعوة العكسية لتقديم المقترحات" المبتكر، الذي يتبناه مشروع RINGO (إعادة تصور المنظمات غير الحكومية الدولية)، والذي دخل الآن مرحلة النسخة التجريبية الثانية. وفقًا لهذا النهج، تُصدر المنظمات المحلية دعوةً لتقديم مقترحات إلى

11 لمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة: www.philanthropy.com.ua/en/projects/ukraine-pooled-fund/.

الجهات الفاعلة الدولية الراغبة في تقديم الدعم لمبادرات تحددها الجهات المحلية نفسها. ثم تعمل هذه المنظمات (من خلال الشبكات) على فحص الجهات الممولة والمنظمات غير الحكومية الدولية المحتمل اختيارها، مع الحرص على التأكد من جاهزيتها وقدرتها على تلبية الاحتياجات المحلية.[12]

إعادة تصور القطاع

في ظل الاستقطاب السياسي، وتراجع التضامن في الشمال، والتضييق العالمي المتزايد على الحيز المدني، ترى مجتمعات الجنوب العالمي بصورة متزايدة أن نظام المساعدة التقليدي قد بلغ نقطة تحول حاسمة.

وتتسم هذه اللحظة، التي تحمل معها بذرة التحول، بمزيج من القلق إزاء ما يُفقَد، والأمل المتنامي في أن تتمكن الجهات الفاعلة في الجنوب العالمي من الاضطلاع بدور فعلي في إعادة تشكيل النظام.

وفي هذا الصدد، شدد المشاركون والمشاركات في النقاش الإلكتروني الذي نظمه المنتدي الدائم لأمريكا اللاتينية لإزالة الاستعمار في مجال التعاون الدولي على أن أزمة التمويل الحالية ليست ظاهرة منعزلة، إنما هي ظاهرة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بإجراءات سلبية أخرى، مثل تقييد مشاركة المجتمع المدني، وقمع الحركات الاجتماعية، وتصاعد النزعة العسكرية.

...ترى مجتمعات الجنوب العالمي بصورة متزايدة أن نظام المساعدة التقليدي قد بلغ نقطة تحول حاسمة.

12 RINGO Project, *The Reverse Call for Proposals: A Summary of Learnings From the Prototyping Process*, (February 2025), https://ringoproject.org/wp-content/uploads/2025/04/RINGO-Case-Study-Reverse-Call-for-Proposals.pdf.

المنتدى الدائم لأمريكا اللاتينية لإزالة الاستعمار في مجال التعاون الدولي

المنتدى الدائم لأمريكا اللاتينية لإزالة الاستعمار في مجال التعاون الدولي هو منصةٌ إقليمية تنسقها منصة أكاباكا، تشمل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وتجمع بين حركات السكان الأصليين والمنحدرين من أصول إفريقية، والمنظمات النسوية والبيئية، وشبكات الفلاحين، والمؤسسات الأكاديمية، والجهات الممولة المتحالفة، وذلك في 22 بلدًا. يقود المنتدى عددًا من المنظمات، مثل المجلس اللاتيني للعلوم الاجتماعية (CLACSO)، وشبكة لاتيندادد (Latindadd)، ومعهد الدراسات الاجتماعية والاقتصادية (INESC)، ومنسقية منظمات الريف في أمريكا اللاتينية (Coordinadora Latinoamericana de Organizaciones del Campo)، والتحالف التنسيقي للسكان الأصليين أبيا يالا (Indigenous Coordinating Coalition Abya Yala)، إلى جانب العديد من الاتحادات النسائية والشعبية. وقد انضمت إليه بالفعل نحو 350 منظمة، ومن المخطط رفع هذا العدد إلى ما لا يقل عن 500 منظمة في المرحلة المقبلة.

وينظر الكثيرون إلى المنتدى على أنه أحد أكثر العمليات الإقليمية القائمة حاليًا تشاركيةً وارتكازًا إلى القواعد الشعبية في سياق تشكيل النقاشات المتعلقة بالتعاون الدولي. وقد أُنشئ المنتدى في أعقاب إعلان ليما لعام 2024، وازداد قوة خلال اجتماع بوغوتا لعام 2025، ليكون فضاءً جماعيًا لإعادة النظر في التعاون الدولي، مع الحرص على إبراز وجهات نظر الحركات الاجتماعية في المنطقة.

ويعمل المنتدى استنادًا إلى هيكل حوكمة محدد ومجموعات عمل مواضيعية، كما يعمل حاليًا على إعداد مجموعة من أوراق المواقف السياسية واستراتيجيات المناصرة. وتشمل الموضوعات التي يتطرق إليها ممارسات الجهات الممولة، وهياكل التمويل، ودور الوسطاء داخل منظومة التعاون. منذ لحظة إنشاء المنتدى، لم يقدّم نفسه بوصفه مجرد جهة ناقدة لنظام المساعدة العالمي القائم، بل باعتباره مهندسًا للنظام البديل الذي سيحل محله. وفي هذا الإطار، يرى المنتدى أن الشكل التقليدي للتعاون، وهو التعاون القائم على تحديد الأجندات من الخارج، ودورات المشاريع القصيرة الأمد، والمساءلة التصاعدية، لم يعد مستدامًا. كما أن تقلص الميزانيات، إلى جانب التحول نحو الاستجابة ذات الطابع العسكري في الشمال العالمي، لم يؤديا إلا إلى تفاقم هذه الأزمات الهيكلية. استجابةً لذلك، يسعى المنتدى إلى إعادة تعريف الأسس ذاتها التي يقوم عليها التعاون الدولي، عبر الابتعاد عن الأبوية والتدخلات التكنوقراطية وإعطاء الأولوية للعدالة والسيادة والتضامن.

ويُعبَّر عن هذا التحول من خلال نموذج التعاون القائم على التضامن، والذي انبثق عن مشاورات واسعة النطاق مع الحركات الإقليمية. فبدلًا من النظر إلى التعاون بوصفه فعلًا من أفعال الإحسان، يعيد هذا النموذج تعريفه باعتباره ممارسةً سياسيةً وأخلاقيةً تستند إلى العدالة التاريخية والمناخية والعرقية والجنسانية والاقتصادية. كما تشكل مسألتا البقاء البيئي واعتماد أنظمة الكوكب بعضها على بعض أساس دعوة المنتدى لتعزيز المسؤولية العالمية المشتركة. ومن هذا المنطلق، يعاد تركيز الاهتمام على مجتمعات الجنوب العالمي بوصفها كيانات سياسية فاعلة قادرة على تحديد أولوياتها وعمليات صنع القرار الخاصة بها، بحيث تصبح الرعاية والالتزام المتبادل هما الأساس الجديد للتعاون.

المنتدي الدائم لأمريكا اللاتينية لإزالة الاستعمار في مجال التعاون الدولي تابع

ولا يدّعي المنتدى أن التعاون القائم على التضامن يمثل نموذجًا مكتملًا ونهائيًا. إنما هو صورة من التعاون قيد التطوير وعمليةً تراكميةً تسترشد بالمشاورات الإقليمية. ومع ذلك، فإن الهدف من المبادئ التي يجسدها هو توجيه إجراء إصلاحات ملموسة في آليات الحوكمة والمساءلة والتمويل. وستُفعَّل هذه الإصلاحات من خلال بنية جديدة للتعاون. بهدف تحقيق هذه الغاية، يعمل المنتدى على إعادة توزيع السلطة لصالح المجتمعات المحلية، وتعزيز الشراكات الأفقية المنزوعة الطابع الاستعماري، وتشجيع آليات التمويل التي توصل غالبية الموارد مباشرةً إلى الجهات الفاعلة المحلية.

ولا يقتصر دور النموذج على تعزيز المساءلة أمام المستفيدين من خلال المراقبة بقيادة المجتمعات المحلية، بل يفرض أيضًا على المنظمات غير الحكومية والوكالات والجهات الممولة تحويل ممارسات الشفافية والحوكمة الداخلية لديها. وبالتوازي، يستكشف المنتدى آليات تكميلية مختلفة مثل الصناديق المشتركة الخاضعة لإدارة محلية، وأدوات المساءلة الإقليمية، وأوراق المواقف السياسية التي تترجم هذه المبادئ إلى إصلاحات قابلة للتنفيذ.

ولا يقتصر دور النموذج على تعزيز المساءلة أمام المستفيدين من خلال المراقبة بقيادة المجتمعات المحلية، بل يفرض أيضًا على المنظمات غير الحكومية والوكالات والجهات الممولة تحويل ممارسات الشفافية والحوكمة الداخلية لديها.

وتقدم هذه التحولات المقترَحة مجتمعةً مخططًا متماسكًا وطموحًا لإعادة تصور التعاون الدولي بوصفه ممارسةً قائمةً على العدالة والسيادة الجماعية. وإلى جانب ذلك، يعمل المنتدى على تطوير مواقف بشأن عدد من القضايا الهيكلية الرئيسية، بما فيها التعريف السياسي لإزالة الاستعمار، ودور المنظمات غير الحكومية الدولية، وممارسات الجهات الممولة، واستراتيجيات التمويل الخاصة بالمجتمع المدني في الجنوب العالمي. وستُستخدم هذه المواقف كأدوات للمناصرة في المناقشات مع الجهات الفاعلة الدولية خلال المرحلة الانتقالية الراهنة.

اعترفت الجهات الفاعلة المحلية المشاركة في المشاورة بأنها لم تعد قادرة على الوثوق بمنظومة المساعدة كما كان الحال في السابق، وقد جسّد بابي كاسيريكا هذه الرؤية بقوله:

> لقد تغيرت الأولويات اليوم في الغرب! فيُستخدم الدفاع والأمن والهجرة والانكفاء على الهوية والقدرة التنافسية والحاجة إلى مقاومة المنافسة متزايدة الشراسة، جميعها حججًا للتشكيك في التضامن الدولي كما صيغ في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وفي هذا السياق، يصبح التحول العميق في قطاع المساعدة أمرًا ضروريًا.

وفي ضوء ذلك، ركزت الشهادات أساسًا على ضرورة التحول نحو عقلية جديدة تكون فيها المساعدة الدولية واحدة من عدة وسائل لتحقيق الأهداف المشتركة. وقد عبّرت بيكا فيذرز عن ذلك بقولها:

> لستُ متأكدةً من أن نظام 'ما بعد المساعدة' هو الإطار الأنسب، لأن الأموال القادمة من البلدان المانحة ستظل عنصرًا ضروريًا ومهمًا في النظام الدولي لبعض الوقت. وربما يكون من الأجدى الحديث عن نظام 'ما بعد الاعتماد الحصري على المساعدة'، وهو نظام يعترف بالمساعدة المقدمة من الحكومات الأجنبية باعتبارها مجرد عنصر واحد ضمن نهج أكثر إنصافًا للتنمية والتغيير بقيادة محلية.

وقد اجتمع أكثر من 60% من المشاركين والمشاركات في كلٍّ من المشاورة وورشة التحقق على هذا الرأي.

أرى أنه لا ينبغي أن يقوم النظام المعاد تصوره على المساعدة، بل على التضامن المتبادل والاستثمار المشترك. فهو يقلب النموذج الحالي رأسًا على عقب: إذ تصبح الجهات الفاعلة في الجنوب هي المهندس الرئيسي الذي يضع الأجندات استنادًا إلى الأولويات التي تحددها المجتمعات المحلية.

كما ساد اتفاق عام على ضرورة طي صفحة الأجندات التي تفرضها الجهات الممولة، والمشاريع القصيرة الأمد، ومتطلبات الامتثال المرهقة. ودعا المشاركون إلى الاستعاضة عن الشراكات الشكلية بنهج قائم فعلًا على الحوكمة المشتركة، مع تفضيل المساءلة والشفافية والقدرة على التنبؤ على الدورات المتقطعة والأجندات الموجهة من الأعلى. ورغم أن هذه المطالب ليست جديدة، إذ سبق تناول كثير منها في تقارير سابقة لبيس دايركت، كشفت المشاورة عن تركيز متجدد على كيفية اتخاذ القرارات، ومن يتخذها، وقدر المساءلة الواقع عليه.[13] وقد لخّص كريستيان إلونغي ذلك بقوله:

> أرى أنه لا ينبغي أن يقوم النظام المعاد تصوره على المساعدة، بل على التضامن المتبادل والاستثمار المشترك. فهو يقلب النموذج الحالي رأسًا على عقب: إذ تصبح الجهات الفاعلة في الجنوب هي المهندس الرئيسي الذي يضع الأجندات استنادًا إلى الأولويات التي تحددها المجتمعات المحلية. وينبغي أن يكون التمويل محلي المنشأ في معظمه، ومشتركًا وغير مقيّد، وأن يتدفق عبر آليات مثل مؤسسات المجتمع المحلي. أما الجهات الفاعلة في الشمال العالمي، فتُدعى للمشاركة في هذا التصور المستقبلي بصفتها شريكًا وليس جهة متحكمة بالفرص، لتسهم بالموارد وفق الشروط التي يحددها الجنوب العالمي.

وربط دينيس كاستيو فوينتيس، من هندوراس، هذا الأمر مباشرةً بديناميةٍ جديدة لتعبئة الموارد:

> [...] نسعى إلى الانتقال من علاقة قائمة على الإحسان إلى شراكة تقوم على المسؤولية المشتركة والأفقية، بحيث يدعم الشمال العالمي قدرة الجنوب العالمي على الحفاظ على استراتيجياته الخاصة لحشد الموارد من دون أن يفرض عليه شروطًا.

وإلى جانب حشد الموارد بصورة أفضل، ثمة حاجة إلى وضع نهج منهجي للتعاون الدولي ينظر إلى الاستدامة باعتبارها شرطًا مسبقًا وغايةً في آن واحد. وقد أشار غييرمو كوريا، المدير التنفيذي للشبكة الأرجنتينية للتعاون الدولي (RACI)، إلى أنه:

> [...] لا يمكن التعامل مع الاستدامة بوصفها تحديًا يواجه كل منظمة على حدة. فكثيرًا ما يُتوقع من المجتمع المدني أن 'يعالج' مسألة الاستدامة من خلال التنويع أو الكفاءة، من دون معالجة الظروف الأوسع التي تقوّض العمل طويل الأمد. ومن منظورنا، لا تنفصل الاستدامة عن كيفية تصميم التعاون، أي كيف يُنظَّم التمويل، وكيف تُوزَّع المخاطر، ومن يملك سلطة اتخاذ القرار. ومن دون إحداث تغييرات على هذا المستوى، ستظل المنظمات تعمل في وضع البقاء بدلًا من أن تكون قادرةً على الاستثمار في أثر طويل الأمد.

"ومن منظورنا، لا تنفصل الاستدامة عن كيفية تصميم التعاون، أي كيف يُنظَّم التمويل، وكيف تُوزَّع المخاطر، ومن يملك سلطة اتخاذ القرار. ومن دون إحداث تغييرات على هذا المستوى، ستظل المنظمات تعمل في وضع البقاء..."

13 بيس دايريكت، إنهاء الاستعمار في نظام المساعدة وبناء السلام (أبريل 2022)، https://www.peacedirect.org/content/uploads/2023/09/Race-Power-and-Peacebuilding-Exec-Summary-Arabic.pdf؛ بيس دايريكت، تحويل الشراكات في التعاون الدولي (شتنبر 2023)، https://www.peacedirect.org/content/uploads/2023/09/Peace-Direct-Transforming-Partnerships-Report-ARABIC.pdf؛ Peace Direct, Time to Decolonise Aid.

مستقبل التعاون الدولي: دروس من نظام يرزح تحت الضغط

بقلم غييرمو كوريا، المؤسس والمدير التنفيذي للشبكة الأرجنتينية للتعاون الدولي

لقد كشفت اللحظة الراهنة في مجال التعاون الدولي بجلاء عن أمر وهو أن الوضع القائم أكثر هشاشةً بكثير مما كان يُفترض سابقًا. ففي فترة وجيزة نسبيًا، تقلصت تدفقات التمويل الراسخة، وازدادت السياقات السياسية جمودًا، ووجدت كثير من منظمات المجتمع المدني نفسها تعمل تحت ضغط هائل. وبعضها لم يتمكن من الصمود، وهو واقع ينبغي الاعتراف به صراحة.

إذ تعيد المنظمات في مختلف المناطق ضبط مسارها، وتتخذ قرارات صعبة، وتبحث عن وسائل عملية للاستمرار. وفي هذا السياق، لا تشكّل القوة فكرةً مجردة، إنما تتجلى عمليًا في الطريقة التي تتكيف بها المنظمات عندما تتقلص الموارد، فتعيد تحديد أولوياتها وترفض التخلي عن الرسائل التي تمثل أهميةً عميقةً للمجتمعات المحلية.

غير أن هذه اللحظة أظهرت لنا أيضًا أن المجتمع المدني لا يقف مكتوف اليدين. إذ تعيد المنظمات في مختلف المناطق ضبط مسارها، وتتخذ قرارات صعبة، وتبحث عن وسائل عملية للاستمرار. وفي هذا السياق، لا تشكّل القوة فكرةً مجردة، إنما تتجلى عمليًا في الطريقة التي تتكيف بها المنظمات عندما تتقلص الموارد، فتعيد تحديد أولوياتها وترفض التخلي عن الرسائل التي تمثل أهميةً عميقةً للمجتمعات المحلية.

وفي الشبكة الأرجنتينية للتعاون الدولي، تشكل هذه التأملات جوهر برنامجنا بعنوان "إعادة تصور مستقبل المجتمع المدني"، الذي يدرس كيفية استجابة المجتمع المدني لتراجع الديمقراطية، وأزمة التمويل في التعاون الدولي، وتزايد الضغوط المفروضة على الحيز المدني. وبدلًا من التركيز فقط على أوجه الخلل، ينظر البرنامج أيضًا في ما تتعلمه المنظمات وما تجرّبه وما تبنيه في الوقت الفعلي أثناء تعاملها مع حالة عدم اليقين.

ويقوم برنامج "إعادة تصور مستقبل المجتمع المدني" على ثلاث ركائز مترابطة تستكشف أشكال التكيّف التي نلاحظها عبر السياقات المختلفة:

- **سرديات جديدة:** تبتعد المنظمات عن استخدام اللغة المتخصصة أو المعتمدة على المشاريع عند وصف دورها وقيمتها وشرعيتها داخل المجتمع، وتركز بدلًا من ذلك على أهميتها السياسية وشرعيتها الاجتماعية وصلتها بالعمليات الديمقراطية الأوسع.
- **شراكات غير متوقعة:** تسعى المنظمات، في إطار محاولتها الحد من عزلتها وبناء قدرة جماعية على الصمود، إلى التعاون عبر القطاعات والمناطق الجغرافية، من خلال جمع جهات فاعلة لا تعمل عادةً معًا.
- **استراتيجيات جديدة للاستدامة:** تتجاوز المنظمات الاعتماد على استراتيجيات البقاء القصيرة الأمد من خلال تجربة نماذج تقوم على تقاسم المخاطر والمسؤولية الجماعية، ومعالجة الظروف الأوسع نطاقًا التي تشكل العمل المدني طويل الأمد.

مستقبل التعاون الدولي: دروس من نظام يرزح تحت الضغط تابع

ويوثق البرنامج التحولات في ديناميات الحوكمة والسلطة؛ والنهج الجديدة للتعاون (مثل البنية التحتية المشتركة، والمناصرة المشتركة، وجمع التمويل الجماعي) والاستدامة؛ فضلًا عن الجهود الرامية إلى إعادة النظر في السرديات والشرعية. ولا تُعرض هذه التحولات بوصفها 'أفضل الممارسات' أو حلولًا مكتملة، بل باعتبارها عمليات تعلّم تجري في سياقات لم يعد من الممكن فيها التسليم بوجود الاستقرار. وبدلًا من ذلك، تجرب المنظمات أساليب عمل جديدة وتُدخل التعديلات عليها باستمرار.

وما اتضح من خلال نقاشاتنا ... هو أنه لا توجد منظمة أو شبكة أو منطقة قادرة على تجاوز هذه المرحلة بمفردها. فالعمل في عزلة يجعل المنظمات أكثر هشاشة. أما العمل الجماعي، فيعزز القدرة على الصمود، والتعلم المشترك، والقوة الجماعية. ومع تقلص الموارد وازدياد التوقعات، لم يعد التعاون خيارًا، بل أصبح السبيل الوحيد القابل للاستمرار للمضي قدمًا.

وما اتضح من خلال نقاشاتنا، بما في ذلك تلك التي جرت خلال بيس كونيكت، هو أنه لا توجد منظمة أو شبكة أو منطقة قادرة على تجاوز هذه المرحلة بمفردها. فالعمل في عزلة يجعل المنظمات أكثر هشاشةً. أما العمل الجماعي، فيعزز القدرة على الصمود، والتعلم المشترك، والقوة الجماعية. ومع تقلص الموارد وازدياد التوقعات، لم يعد التعاون خيارًا، بل أصبح السبيل الوحيد القابل للاستمرار للمضي قدمًا.

ولهذا السبب، عندما ننظر إلى مستقبل التعاون الدولي، فإننا لا نتوقع العودة إلى وضع الاستقرار القديم. إنما تلوح في الأفق بيئة أكثر اضطرابًا لكنها أكثر قدرةً على التكيّف، يُبنى فيها التعاون من خلال العلاقات بدلًا من الهياكل الجامدة؛ ومن خلال الشبكات بدلًا من التسلسلات الهرمية. وبهذا المعنى، تصبح القدرة على العمل الجماعي وتقاسم المخاطر والتعلم المشترك مساويةً للتمويل في الأهمية، إن لم تتفوق عليه.

ونحن نرى أن مستقبل التعاون الدولي سيتحدد بدرجة أقل عبر الإصلاحات الكبرى، وبدرجة أكبر عبر الخيارات اليومية: هل سنستثمر في المنظومة بدلًا من المشاريع المنعزلة؟ وهل سنثق بالمجتمع المدني بوصفه جهةً صانعةً للقرار لا مجرد جهة منفذة؟ وهل سنقبل بعدم اليقين بوصفه سمةً محددةً للواقع لا تهديدًا ينبغي التخلص منه؟

وفي نهاية المطاف، تؤدي المشاركة المتزايدة للمجتمع المدني إلى تعزيز الديمقراطية. فيُعد توثيق الروابط بين المجتمع المدني والمجتمع الأوسع - عبر إشراك أصوات جديدة، وحلفاء جدد، وأشكال جديدة من المشاركة - عاملاً أساسيًا للحفاظ على أهمية التعاون. والمجتمع المدني يتكيّف بالفعل مع هذه اللحظة. ويبقى السؤال مطروحًا بشأن ما إذا كانت أنظمة التعاون الدولي مستعدةً للتكيّف معه أيضًا، ليس فقط من أجل البقاء، بل بوصف ذلك جزءًا من جهد جماعي لصياغة مستقبل أكثر ديمقراطيةً وقدرةً على الصمود.

دُعي المشاركون والمشاركات في المشاورة إلى تفسير اللحظة الراهنة من خلال نموذج الحلقتين، وهو إطار للتغيير المنهجي يحدد عدة مجموعات من الجهات الفاعلة التي ينبغي أن تعمل معًا من أجل دعم الانتقال إلى نظام جديد. وإحدى هذه المجموعات الرئيسية هي مجموعة الرواد: أي أولئك الذين يجربون أفكارًا وممارسات جديدة، تقع غالبًا خارج الأطر المؤسسية القائمة. وقد ربط المشاركون هذه الفئة بالمنظمات المتجذرة في المجتمعات المحلية، وحركات الشباب والنساء، والجمعيات التعاونية، والمبتكرين في مجالي التكنولوجيا المدنية والإعلام. وكما أوضحت جولييت أغبا، من نيجيريا:

> يُقصد بالرواد الحركات الشعبية، ومنظمات المجتمع المدني المحلية، والشبكات الإقليمية التي تجرّب بالفعل نماذج تمويل جديدة - مثل العمل الخيري المجتمعي، والصناديق الإفريقية المشتركة، والتعبئة الرقمية. وهم يبينون لنا كيف يمكن أن يبدو نظام ما بعد المساعدة.

وثمة مجموعة أخرى مهمة في نموذج الحلقتين تتمثل في الحماة: وهي أولئك الذين يعملون داخل النظام القائم لدعم الابتكارات والرواد الناشئين ورعايتهم وربطهم ببعضهم البعض، بما يضمن حصول البدائل التي يقترحونها على الموارد والاهتمام اللازمين. وقد لخّص إريك ندايكنغوروتسي هذا الدور بقوله:

> هي المنظمات غير الحكومية الدولية في الشمال العالمي التي تمارس المناصرة من أجل إنهاء الطابع الاستعماري للشراكات، والمنظمات المحلية التي تدافع عن الإنصاف في الشراكات وتلتزم بالتنمية التي تقودها المجتمعات المحلية، وتحمل الفئتان معًا شعلة الدعوة إلى تغيير المنظومة.

غير أن المشاركين والمشاركات في ورشة التحقق ومناقشات المنتدى الدائم لم يتفقوا جميعًا مع هذا الطرح. ففي كلتا الحالتين، عندما سُئلوا عمّا إذا كانوا لا يزالون يتصورون دورًا للجهات الممولة والشركاء من الشمال العالمي في النماذج المحلية لتعبئة الموارد، لم يرد بالإيجاب سوى نصف الحاضرين تقريبًا فقط. ويُفترض أن السبب في ذلك هو أن الكثيرين، ولا سيما أولئك الذين يقاومون التغيير المنهجي، ينظرون إلى النماذج المحلية باعتبارها مستقلةً عن الجهات الفاعلة في الشمال العالمي. ومع ذلك، فمن المرجح أن تحتفظ تلك الجهات الفاعلة بنفوذ خلال عملية الانتقال من النظام القديم إلى الجديد، بما يمنحهم القدرة على دعم التغيير أو إعاقته. ولهذا السبب، ينبغي أن تشمل فئة الحماة جهات فاعلة من الشمال العالمي مستعدة للدفاع عن التغيير والعمل كحلفاء للجهات الفاعلة المحلية. وقد عبّرت سوسن أبو ظهر، التي تعمل في لبنان، عن ذلك بقولها:

> الشمال ليس مستبعَدًا، ولا ينبغي أن يكون كذلك، لأن 'الشمال' ليس كيانًا متجانسًا. فهناك الشمال الذي لا تزال عقلياته وممارساته استعمارية، وهناك الشمال الليبرالي. أما الشمال الليبرالي المناهض للاستعمار، فهو بالتأكيد شريك قيّم وتشتد الحاجة إليه.

وأشار عدد من المشاركين والمشاركات إلى أنه يتعيّن على جميع الجهات الفاعلة اعتماد نهج مناهض للاستعمار بصرف النظر عن دورها في بناء النظام الجديد. وفي غياب ذلك، لن يكون من الممكن تجنب إعادة إنتاج الاختلالات والممارسات الضارة القائمة. وقد لخّص موسى كارو، من سيراليون، هذا الأمر بقوله:

> لا تزال إزالة الاستعمار أمرًا أساسيًا: فمن دون مواجهة العنصرية المنهجية، قد يتحول عالم 'ما بعد المساعدة' إلى مجرد سلطة قديمة في ثوب جديد. ويمكن للرواد أن يقودوا الطريق عبر تقديم نماذج للحوكمة الشاملة، والملكية المجتمعية، وتغيير السرديات بما يضمن أن يكون النظام الجديد عادلًا بحق.

الاستثمار العام العالمي: إعادة تشكيل المساعدة الثنائية ضمن نظام متغير

يقدم الاستثمار العام العالمي (GPI) إطارًا لإعادة التفكير في التعاون الدولي في وقت أصبحت فيه أنظمة المساعدة التقليدية تُدار بصورة متزايدة وفق 'المصالح المتبادلة' للجهات الممولة. وتنطلق فكرة الاستثمار العام العالمي من مبدأ بسيط وهو: الجميع يقرر؛ والجميع يساهم بحسب قدرته؛ والجميع يستفيد. ويمثل ذلك خروجًا جذريًا عن التسليم بأن الحكومات الممولة ينبغي أن تمتلك سلطة تحديد الأولويات وصياغة السياسات في البلدان المتلقية للتمويل.

يرتكز نهج الاستثمار العام العالمي على المسؤولية المشتركة، والمنافع المشتركة، وصنع القرار المشترك. بالتالي، بدلًا من النظر إلى التعاون باعتباره مساعدةً تتدفق من 'الجهات الممولة' إلى 'الجهات المتلقية'، يتعامل الاستثمار العام العالمي مع تمويل التحديات العالمية، مثل استقرار المناخ والتأهب للجوائح والتنمية المستدامة، بوصفه استثمارًا جماعيًا قائمًا على المصالح المتبادلة.

وخلال العقد الماضي، عملت شبكة الاستثمار العام العالمي، التي تجمع بين الحكومات والمجتمع المدني والخبراء والمؤسسات بهدف بناء نهج جديد للتمويل العام الدولي، على تطوير هذه الفكرة من خلال المشاورات العالمية والحوار حول السياسات.[14] ويستكشف عدد متزايد من البلدان الآن سبل تفعيل هذه المبادئ من خلال ائتلاف لحكومات الجنوب العالمي يُعنى بالاستثمار العام العالمي.[15]

ما أهمية هذا الأمر الآن؟

تواصل البلدان الممولة ممارسة السيطرة في علاقاتها الثنائية الخاصة بالمساعدة، من خلال استخدام وجودها داخل البلدان، على سبيل المثال، للتأثير بصورة مباشرة أو غير مباشرة في السياسات الوطنية، وهو أمر يكاد يكون من غير المتصور أن تفعله بلدان الشمال العالمي تجاه بعضها. وكما أوضحت أندريا أوردونيز، المديرة التنفيذية المشاركة لشبكة الاستثمار العام العالمي:

> نحن بحاجة إلى تعاون أكثر إنصافًا. على سبيل المثال، أصبحت بلدان كثيرة في الجنوب العالمي على استعداد للعمل مع الجهات المانحة التقليدية بوصفها أطرافًا ندية: كأن تعمل على وضع أجندات تنموية وخطط استثمار مشتركة.

ورغم الصعوبة التي يبدو أن الكثير من الجهات الممولة تواجهها في تصور نظام مختلف، فإن تخفيضات التمويل والتحولات السياسية التي شهدتها البلدان الممولة مؤخرًا تكشف مدى هشاشة النظام القائم واختلال توازنه. وبدلًا من الاعتماد على ما يُدَّعى أنه إحسان، يقدم الاستثمار العام العالمي بديلًا قائمًا على المصالح المشتركة والتعاون العادل. وعلى حد تعبير أندريا أوردونيز: "ما قد تفعله البلدان هو أن تجتمع على مستوى دولي لمناقشة الأولويات على ذلك المستوى، بحيث لا يؤثر أي بلد في العمليات السياسية للدول الأخرى."

14 لمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة: https://globalpublicinvestment.net/.

15 GPI Network, 'Governments initiate discussions on implementation of global public investment', (25 September 2025), https://globalpublicinvestment.net/news_press/governments-initiate-discussions-on-implementation-of-global-public-investment/.

الاستثمار العام العالمي: إعادة تشكيل المساعدة الثنائية ضمن نظام متغير تابع

ما الذي تفعله شبكة الاستثمار العام العالمي بصورة مختلفة؟

تشمل الجوانب الرئيسية لعمل شبكة الاستثمار العام العالمي في تحويل نهج المساعدة أحادي الاتجاه إلى استثمار جماعي في القضايا العالمية، مثل تغيّر المناخ والصحة وعدم المساواة، ما يلي:

- دعم ائتلاف الحكومات المعني بالاستثمار العام العالمي على مستوى صنع القرار الفعلي وليس فقط على مستوى المشاورات. ونظرًا إلى أن كثيرًا من بلدان الجنوب العالمي لا تمتلك بعد فضاءات مؤسسية واضحة مستعدة لبدء هذا النوع من التعاون، فلا بد من إنشاء فضاءات للتبادل بين الأقران عبر المناطق المختلفة.

- ترسيخ مبادئ الاستثمار العام العالمي داخل المؤسسات القائمة، مثل الصناديق العالمية أو عمليات الأمم المتحدة، بدلًا من انتظار إنشاء هياكل جديدة. وتساعد استراتيجية 'الانطلاق من الواقع القائم' هذه على اختبار أفكار الاستثمار العام العالمي عمليًا.

- مناصرة تمويل عام يمكن التنبؤ به، انطلاقًا من أن الأموال العامة وحدها (على عكس التمويل الخاص أو الخيري) قادرة على دعم الخدمات طويلة الأمد بصورة موثوقة، والوصول إلى المناطق المهمشة، والخضوع للمساءلة العامة.

ما بعد 'الكرم' الثنائي

لن يقوم أي نظام مستقبلي متوافق مع الاستثمار العام العالمي على أولويات البلدان الممولة الوطنية، بل ستشارك الجهات الممولة في وضع إطار مشترك لصنع القرار، تعكس فيه المساهمات القدرة الاقتصادية لا النفوذ السياسي، وتُحدَّد فيه الأولويات العالمية بصورة جماعية.

وبهذه الطريقة، تستطيع حكومات الجنوب العالمي أن تؤدي دورًا فعليًا في صياغة قواعد التمويل العالمي منذ البداية، بدلًا من الاكتفاء برد الفعل على الأجندات التي تحددها الجهات الممولة. ويقوم هذا النهج على فكرة استثمار البلدان معًا في المنافع العامة العالمية، بما يعزز المساءلة المتبادلة بدلًا من الالتزام بإملاءات الجهات الممولة أو الدورات السياسية الداخلية.

لماذا يلقى الاستثمار العام العالمي هذا الصدى؟

يرفض خطاب الاستثمار العام العالمي النظر إلى التعاون القائم على المساعدة باعتباره تحويلًا أحادي الاتجاه، ويدعو بدلًا من ذلك إلى نموذج يعترف بالمخاطر والمنافع العالمية المشتركة. ففي عالم متشابك، يؤدي نقص الاستثمار في القضايا العالمية في أي مكان إلى الإضرار بالجميع في نهاية المطاف. ويوفّر هذا الطرح أساسًا لإعادة بناء الثقة والدعم السياسي، من خلال تقديم مبرر أوضح وأكثر واقعية للتمويل العام الدولي.

وفي نهاية المطاف، يبرهن ائتلاف الحكومات المعني بالاستثمار العام العالمي إمكانيةَ قيام نظام تعاون أكثر إنصافًا واستقرارًا. فبدلًا من الاعتماد على هياكل ثنائية يحددها عدم توازن القوى، والأولويات المتقلبة، والميزانيات المتقلصة، يرسم الاستثمار العام العالمي مسارًا نحو قيام استثمار عالمي طويل الأمد، وقابل للتنبؤ، وخاضع للحوكمة المشتركة. باختصار، فهو لا يكتفي بانتقاد النموذج القديم، بل يعمل على بناء ما سيحل محله.

وبصورة عامة، كانت الرسالة الصادرة عن مشاورات الاستثمار العام العالمي واضحة: فالوعود بتوفير مزيد من الأموال ليست كافية، إذ لا يمكن استعادة الثقة في التعاون الدولي إلا من خلال إعادة تشكيل كيفية توزيع السلطة والمسؤولية والأصوات داخل النظام.

واصلت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني المحلي في مختلف النقاشات توصيف اللحظة الراهنة بأنها قطيعةً حاسمةً مع نظام المساعدة القائم. وبدأت تبرز بدائل ملموسة قائمة على العدالة والسيادة والمسؤولية الجماعية، بدءًا من التنظيم الإقليمي الذي يقوده المنتدى الدائم، وصولًا إلى النماذج الجديدة مثل التعاون التضامني (Cooperación Solidaria) والاستثمار العام العالمي (GPI). وما تطالب به هذه الجهات الفاعلة المحلية الآن ليس مجرد الاعتراف بعملها، بل المواءمة الحقيقية، أي أن تستخدم الجهات الفاعلة الدولية نفوذها لتعزيز هذه المبادرات لا لتجاوزها. وبعبارة أخرى، تقع على عاتق المنظومة الأوسع مسؤولية الاستجابة بمستويات مماثلة من الشجاعة والخيال. فالانتقال جارٍ بالفعل. ويبقى السؤال مطروحًا بشأن ما إذا كانت المؤسسات العالمية سترقى إلى مستوى هذه اللحظة.

واصلت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني المحلي في مختلف النقاشات توصيف اللحظة الراهنة بأنها قطيعةً حاسمةً مع نظام المساعدة القائم... وبعبارة أخرى، تقع على عاتق المنظومة الأوسع مسؤولية الاستجابة بمستويات مماثلة من الشجاعة والخيال. فالانتقال جارٍ بالفعل. ويبقى السؤال مطروحًا بشأن ما إذا كانت المؤسسات العالمية سترقى إلى مستوى هذه اللحظة.

الاستنتاجات والتوصيات

كشفت أزمة التمويل الحالية عن مواطن هشاشة عميقة في نموذج التعاون الدولي القائم. ولم يذكر المشاركون والمشاركات في المشاورة مجرد اضطراب مؤقت، بل أشاروا إلى تفكك منظومة بُنيت على اختلالات موازين القوى، والأولويات التي تحددها الجهات الممولة، والإرث الاستعماري المترسّخ منذ زمن طويل. وكانت تصور الجهات الفاعلة المحلية لمستقبل التعاون الدولي واضحًا: لا مجال للعودة إلى الوضع القائم.

وتُظهر الآثار التي استعرضها هذا التقرير كيف أدت التخفيضات المفاجئة في التمويل إلى تعطيل عمليات السلام، ووقف الخدمات المنقذة للحياة، وتقويض ثقة المجتمعات المحلية، وفرض ضغوط لا تُحتمل على المنظمات المحلية. وتعكس هذه النتائج أوجه الضعف الهيكلية لنظام لم يضع يومًا الأشخاص الذين يدّعي أنه يدعمهم في مركز اهتمامه الحقيقي.

ورغم الضرر الذي تسببت فيه الأزمة، قدّم المشاركون رؤيةً مقنعةً للصمود والإمكانات. وفي مواجهة تقلص الموارد، لجأ كثيرون إلى نُهج قائمة على التضامن تعود جذورها إلى ما قبل ظهور المساعدة الدولية بوقت طويل، بدءًا من شبكات المساعدة المتبادلة والعطاء المجتمعي، وصولًا إلى العمل الخيري المحلي والشراكات بين بلدان الجنوب. كما جرب آخرون نماذج جديدة تتضمن أنشطة مدرّة للدخل، وصناديق محلية مشتركة، وشبكات يقودها المتطوعون، وحوكمة جماعية. وهي ليست مجرد تدابير مؤقتة، بل مكونات لنظام جديد قائم على القيادة المحلية والمساءلة والاستدامة طويلة الأمد.

واتحد المشاركون في الدعوة إلى إحداث تحول جذري في طريقة فهم وممارسة التعاون الدولي، إذ ينبغي استبدال الشراكات الاستخراجية ومتطلبات الامتثال المرهقة ودورات المشاريع القصيرة الأمد، بحوكمة مشتركة وعملية صنع قرار منصفة وآليات تمويل تعزز الاستقلالية المحلية. وفي هذا المستقبل المعاد تصوره، يكون الجنوب العالمي هو من يحدد الأولويات ويتولى زمام القيادة، بينما تنصت الجهات الفاعلة في الشمال العالمي، وتشارك الموارد، وتدعم التغيير المنهجي.

ويفسح النظام الحالي المجال بالفعل لغيره، ما يعني أن السؤال المطروح الآن هو: ما الذي سيحل محله؟ والأهم من ذلك، من الذي سيصوغ النظام البديل؟ وفي هذا السياق، يقع مستقبل التعاون الدولي بين أيدي أولئك الذين كانوا الأكثر تضررًا من إخفاقاته السابقة. وينبغي أن تُقابل شجاعتهم المستمرة بإجراءات ملموسة.

وتوضح التوصيات التالية كيف يمكننا أن نتعاون في اتخاذ الخطوات اللازمة لبناء نموذج أكثر عدلًا للتعاون الدولي، تقوده الجهات المحلية.

توصيات للجهات الفاعلة في الجنوب العالمي

1. **تشجيع الاستقلالية في الموارد من خلال تنويعها والاعتراف برأس المال غير المالي:** تعزيز أشكال التمويل المتجذرة في المجتمعات المحلية (مثل العمل الخيري المجتمعي، وجمعيات الادخار والائتمان القروية، والأنشطة المدرّة للدخل/المشاريع الاجتماعية)، والتعامل مع المساهمات غير المالية (مثل البنية التحتية، والمهارات، والمعرفة) بوصفها أصولًا أساسية، وتقليل الاعتماد على الدورات المالية الخارجية عبر ترسيخ التنمية المجتمعية القائمة على الأصول.

2. **وضع المجتمعات في موقع القيادة من خلال الحوكمة المشتركة والمساءلة:** إنشاء أطر مجتمعية لاتخاذ القرار (مثل المجالس أو الجمعيات) تتمتع بسلطة فعلية على تحديد الأولويات، ومستوى تقبل المخاطر، وخطط الطوارئ، والتواصل بشكل منتظم وشفاف مع المجتمعات. ويُعد ذلكً ضروريًا لإصلاح الشرعية في الحالات التي أدت فيها الانسحابات المفاجئة إلى تقويض الثقة.

3. **تعزيز الشراكات بين بلدان الجنوب، وأنظمة التضامن، والمساحات المخصصة لابتكار معايير جديدة للتعاون:** تنمية شبكات الأقران لمن اختير ليكون من رواد النظام الجديد، وإضفاء الطابع المؤسسي على ترتيبات الضمان المتبادل، والمِنح الصغيرة السريعة، والعناية الواجبة المشتركة عبر الحدود. بالإضافة إلى ذلك، يجب بناء مناهج وموارد مفتوحة مشتركة لدعم التعلم المتبادل بين السياقات المختلفة، وإنشاء فضاءات جديدة للحوار والتعاون بدلًا من انتظار فتح المجال داخل المنتديات القائمة التي يهيمن عليها الشمال العالمي.

4. **جعل الرعاية والكرامة جزءًا من البنية التحتية المؤسسية للمنظمات:** جعل رفاه الموظفين، والدعم النفسي الاجتماعي، والمساعدة المتبادلة عناصر معيارية سائدة وغير قابلة للتفاوض. وعندما يتوقف التمويل، ينبغي التحاور مع المجتمعات المحلية بشأن سبل استعادته (مثل الاعتراف العلني بالعمل، أو وضع الخطط البديلة، أو المرافقة) بما يعيد بناء العلاقات على أساس الحوار الصادق لا الصمت المراوغ.

5. **تحويل السردية بعيدًا عن 'المساعدة' ونحو الاستثمار المشترك:** استكشاف سرديات تعيد تأطير التعاون ليتمحور حول الإنصاف، والمسؤولية الوطنية (بما في ذلك واجبات الحكومة) والاستثمار المشترك، بدلًا من إحسان الجهات الممولة. كما ينبغي النظر في الانضمام إلى المنصات التي تعمل بالفعل على صياغة سرديات جديدة، مثل المنتدي الدائم لأمريكا اللاتينية لإزالة الاستعمار في مجال التعاون الدولي أو مبادرة 'الآن الممكن' (Possible Now) التابعة للصندوق العالمي للمؤسسات المجتمعية.

6. **الإصرار على ضبط تدفقات التمويل الدولي عن طريق الحوكمة المحلية:** والدعوة إلى اعتماد آلية (تمويل) مشتركة تضمن إمكانية التوقع بمخصصات الأموال وتوافقها مع أولويات المجتمعات.

7. **وضع المعرفة المحلية في صميم الحوكمة متعددة المستويات:** دعوة ممثلي القواعد الشعبية للمشاركة مباشرة في الحيز الوطني والإقليمي والجنوبي والعالمي، وتوفير الموارد اللازمة لمشاركتهم، وتنويع التمثيل لتجنب احتكار النخب له وضمان أن تعكس القرارات الأولويات التي تحددها المجتمعات المحلية.

توصيات للجهات الفاعلة في الشمال العالمي

1. **معالجة الضرر من خلال الاعتراف والاعتذار والإصلاح:** الإقرار علنًا بالأضرار التي تسبب فيها السحب المفاجئ للتمويل على سلامة الشركاء واستقرارهم وثقتهم. ويجب تقديم اعتذار كامل والالتزام بالتواصل الشفاف، والتعاون في وضع خطط وممارسات لصنع القرار والتقليل من الأضرار المستقبلية، وإعادة وضع الاحترام والتعاطف والإنسانية في صميم العمل.

2. **تمويل منح مرنة وغير مقيّدة تستند إلى نماذج محلية مثبتة:** عندما تكون الموارد محدودة، ينبغي إعطاء الأولوية لكيفية تقديم التمويل. فينبغي توفير دعم غير مقيّد ومرن ويمتد على عدة سنوات تستطيع المنظمات المحلية تخصيصه وفق أولوياتها الخاصة. يجب البدء انطلاقًا من الأدلة القائمة بشأن السبل التي تنجح في دعم المجتمع المدني، مثل الآليات المشتركة المحلية والدعوات العكسية لتقديم المقترحات.

3. **تمويل المنظومة الأوسع بدلًا من تمويل جهات فاعلة منفردة، وذلك من خلال دعم الروابط واللقاءات وبناة الأنظمة:** الانتقال من التمويل المجزأ القائم على تمويل كل منظمة على حدة إلى نهج يعتمد على المنظومة ويعزز العلاقات والتنسيق والقدرات المشتركة بين الجهات الفاعلة المحلية. وإذا تعذر تمويل المجتمع المدني المحلي مباشرةً، ينبغي دعم الجهات الوسيطة القادرة على أداء أدوار الربط وبناء المنظومات (عن طريق تيسير التعاون، وإبراز الأصوات المهمشة، وتعزيز صحة المشهد المدني الأوسع وقدرته على الصمود على سبيل المثال).

4. **تجنب إيقاع الضرر بفعل توقيف التمويل واستعادته بشكل متكرر من خلال احترام الانتقالات الكريمة:** إذا كان لا بد من تغيير التمويل، فينبغي التعاون مع الشركاء والمجتمعات المحلية لتصميم خطط للانتقال، وتجنب أوامر وقف العمل المفاجئة التي تؤدي إلى انهيار الخدمات، وتعطيل عمليات السلام، وتقويض الثقة. كما ينبغي وضع مسارات تدريجية ومتوقعة لتقليص الدعم، تدمج آليات للدعم الانتقالي والتواصل الشفاف مع المجتمعات المحلية.

5. **التحول من التحكم إلى الحماية:** إعادة توجيه دور المنظمات غير الحكومية الدولية والجهات الوسيطة بحيث تصبح جهات حامية للنظام الجديد المبني على التعاون الدولي والقائم على القيادة المحلية. ويتوجب عليها استغلال سمعتها وإمكانية وصولها إلى المساحات السياسية والمنصات، لفتح مجال العمل أمام الآخرين وتقليل الضرر وتقاسم المخاطر، وخاصة في السياقات الهشة. كما ينبغي أن يكون هذا الدور الحمائي انتقاليًا، بحيث يواكب التحول في النفوذ بدلًا من أن يطغى عليه. وفي نهاية المطاف، يتعين على المنظمات غير الحكومية الدولية الالتزام بالتخلي عن التنفيذ المباشر، وترك المجال لمنظمات المجتمع المدني المحلية كي تعمل بصورة مستقلة داخل النظام الجديد.

6. **المواءمة بين السردية والممارسة من خلال معالجة الإرث الاستعماري:** يجب الانتقال من التصريحات إلى الأفعال. ويجب إبعاد أفكار وافتراضات الشمال العالمي عن قلب العمل؛ ونقل سلطة وضع الأجندات والتحكم في الميزانيات إلى الشركاء المحليين؛ واستخدام أي صوت سياسي متاح داخل الجهات الممولة (سواء الحكومات أو الجهات متعددة الأطراف أو المنظمات الخيرية) للدعوة إلى اعتماد عمليات صنع قرار تقودها الجهات المحلية.

7. **إعادة تصور المساعدة الثنائية بوصفها استثمارًا مشتركًا في الاستقرار المشترك:** الابتعاد عن النهج شديدة التحوط التي يرسم معالمها انعدام الثقة في الجنوب العالمي، والإقرار بأن التعاون هو مصدر منفعة متبادلة لا مجرد تحويل خيري للموارد. ويجب اعتماد نماذج الاستثمار المشترك مع الشركاء من الجنوب العالمي، على أن تكون متمحورة حول احتياجات مجتمعاتهم، واعتبار الاستثمار في أنظمتهم على أنه وسيلة لتعزيز أسس الأمن والازدهار والرفاه في جميع المناطق.

8. **بناء مساحات مؤسسية مشتركة تتجاوز الهياكل التي تقودها الجهات الممولة:** دعم منصات التعاون التي تتقاسم فيها الجهات الفاعلة في الشمال العالمي سلطة صنع القرار مع حكومات الجنوب العالمي والمجتمع المدني، بدلًا من فرض الأولويات عبر القنوات الثنائية. ويجب ترسيخ نماذج الحوكمة الجماعية (مثل الآليات متعددة الأطراف أو آليات الند للند) داخل المؤسسات القائمة، بما يدفع النظام تدريجيًا نحو التركيز على الأولويات مشتركة الملكية والاستثمار العالمي طويل الأمد الذي يمكن التنبؤ به.

توصيات لكلا الجهات الفاعلة في الجنوب والشمال العالمي

1. **المشاركة في وضع معايير النظام الجديد:** وضع قواعد للحوكمة المشتركة، والشفافية، والانتقالات الكريمة، بحيث لا يتمكن أي طرف من العودة إلى الممارسات المعتادة التي تطيل أمد الضرر الواقع. وينبغي أن تعكس هذه المعايير أدوار 'الرواد' و'الحماة' ذات الصلة، وأن تكون مملوكة لأولئك الأقرب إلى العمل الميداني.

2. **التوثيق والتعلم والتكيّف بصورة منفتحة:** تبادل المعرفة بالممارسات المستمدة من الآليات التي تقودها الجهات المحلية ونماذج حشد الموارد المبتكرة، مع الإقرار بفرص التعلم المتبادل.

3. **وضع التضامن والإنصاف والرعاية في قلب النظام الجديد:** إعادة تشكيل التعاون الدولي ليتمحور حول الدعم المتبادل، والشراكات المنصفة، والالتزام بالرعاية على جميع مستويات التعاون. ويجب التركيز على القيادة النابعة من المجتمعات، وضمان أن يُبنى التعاون على قيم وروابط تفضي إلى تغيير تحويلي.

4. **الالتزام بنماذج الشراكة القائمة على البناء المشترك والمعاملة بالمثل:** اعتماد ممارسات تضمن أن تُصاغ الأولويات والاستراتيجيات والحلول بصورة مشتركة بدلًا من أن يحددها طرف واحد مسبقًا. ويجب استثمار الوقت والموارد في التخطيط المشترك، والحوكمة المشتركة، والتواصل الشفاف، بما يرسّخ العلاقات في مبدأ المسؤولية الجماعية للنتائج.

المراجع

Peace Direct, 'Transforming Partnerships in International Cooperation' (September 2023). https://www.peacedirect.org/transforming-partnerships.

RINGO Project, 'Reverse Call for Proposals – Case Study', RINGO, 2025, https://ringoproject.org/wp-content/uploads/2025/04/RINGO-Case-Study-Reverse-Call-for-Proposals.pdf.

Stand with Civil Society, May 2025, https://www.standwithcivilsociety.org/.

Themrise Khan, 'The end of aid: What The Global South needs to do', *The New Humanitarian*, (20 May 2025), https://www.thenewhumanitarian.org/opinion/2025/05/20/end-aid-what-global-south-needs-do.

Accountability Lab, Humentum and Global Voices, 'Global Aid Freeze Tracker', (2025), https://www.globalaidfreeze.com.

Donor Tracker, 'The Budget Cuts Tracker', (4 July 2025), https://donortracker.org/publications/budget-cuts-tracker#tracking-oda-budget-cuts.

Epic Africa, 'From Fragility to Fortitude', (July 2025), https://epic-africa.org/report/from-fragility-to-fortitude/.

National Network of Local Philanthropy Development (NNLPD), 'Ukraine Pooled Fund (UPF)', NNLPD, https://www.philanthropy.com.ua/en/projects/ukraine-pooled-fund/.

Peace Direct, 'Race, Power and Peacebuilding' (April 2022). https://www.peacedirect.org/race-power-and-peacebuilding.

Peace Direct, 'Time to Decolonise Aid' (May 2021). https://www.peacedirect.org/time-to-decolonise-aid.

ملحق: المشاركون والمشاركات

عبد الرحمن الزين – السودان
عبد الغني أويافو
عبد الله حسن أحمد
عبد الله موسى – نيجيريا
أبين ملفيس أنيب
عابد هنرييتا نجوني – الكاميرون
عبيدين محمد – نيجيريا
أبو إبراهيم – غانا
آدي بيتيانغ – نيجيريا
أدرول ييلستين – أوغندا
أحمد بزلور رحمن – بنغلاديش
أحمد صديق حسن حامد – السودان
أهوتشي بيتر زاكا – نيجيريا
عائشة ثواب – اليمن
ألاسان نيامبيلي – مالي
البشير دهب – السودان
أليك شانون – الولايات المتحدة الأمريكية
أليخاندرو ديل أغويلا مورفي – المكسيك
ألكسندر شنديروف
ألفريد أكيريلي – نيجيريا
ألفريد كازاروهو – جمهورية الكونغو الديمقراطية
علي موسى موادیني – زنجبار/تنزانيا
علي رضا خان – باكستان
أليس فرانشيني – إيطاليا
ألين وينشستر – ألمانيا
أليسون توماس – الولايات المتحدة الأمريكية/المملكة المتحدة
ألان تشيبوي – كينيا
ألان مولمان – جنوب إفريقيا
أولويل أخيغبي – نيجيريا
المعتصم السنوسي – ليبيا
المنتهى حسن
ألويزيا فيبريانا
ألول أتيم – السودان
أماني جوسبان – جمهورية الكونغو الديمقراطية
أميت كومار سينغ
أمجد سليم – المملكة المتحدة
أمارة نيلفدين – سري لانكا

عمار زكري – العراق
إيمي ريبيكا مارسيكو – الولايات المتحدة الأمريكية
آنا يي سوتو – بيرو
أنابيلا سيبريان – غواتيمالا
أناندا كينغ
أندرس رايمرز لارسن – الدنمارك
أندريا جوليانا كوريا غونزاليس – كولومبيا
أندريا أوردونيز – الإكوادور
أندرو وير
أنكيتسا دراغين – صربيا/هنغاريا
آنا بيليك
آنا غودمان – الولايات المتحدة الأمريكية
آنا كوزنتسوفا
أنيواي موتيتوا – زمبابوي
أريك جويل بوندرو – الولايات المتحدة الأمريكية
أرنولد باتوندي
آرثر ساجابي
أسيل زهران – الأردن/فلسطين
أصلي تيلي – تركيا
أتيم أوتوك – نيجيريا
عطية السيد
أوغستين بيديدجو – جمهورية الكونغو الديمقراطية
أيابافي ليندا أوفيلي كوملان سيسي
آيي ثان – ميانمار
باسم ماهر – مصر
بيوتي ماكوزفا – زمبابوي
بيكا فيذرز – الولايات المتحدة الأمريكية
بيلاي غيرما
بنجامين أوساوي – نيجيريا
بيرنز ليبي
بيرثا خاكاسا – كينيا
بيتي أونياندو
بيانفونو أبيوي – رواندا
بينتو فوني ساماكي – مالي
بيور غارانغ
بوني بيري – الولايات المتحدة الأمريكية

بوبكر باه – مالي
بوبكر ثيرا – مالي
بوي ديالو – مالي
براين توملينسون – كندا
بوديكا أماراثونغاغي
باربارا لازكانو – المكسيك
كايتلين سترونغ – المملكة المتحدة
مركز كاوداي – فيتنام
كاري هويسمان – هولندا
كاثرين كولي غبيدي – ليبيريا
تشاد بيسونيت – الولايات المتحدة الأمريكية
تشانس مابوتوا
تشارلز فرانسيس
شريفة خدار
تشيلاندي كولوبا – كينيا
تشينوي إيكبياما – نيجيريا
كريس أوالا – كينيا
كريستيان إلونغي – الكاميرون
كريستين سام – غينيا
تشوكوودي كليمنت إيويه – نيجيريا
سيكا دادجو – بنين
جيهان كورال – تركيا
كلوديا أدلر – كولومبيا/المملكة المتحدة
كونستانتين لوم
كورين غونتر – الولايات المتحدة الأمريكية
داديراي تشيكوينغو – زمبابوي
دانيال إينوك مانوبا – غانا
ديفيد موكاسا – أوغندا
ديفيد نيونزيما – بوروندي
دافيدي دي ميشيلي – إيطاليا
داويت غيبريتنسيا – إثيوبيا
دايانى باناغودا
ديب روبرتس – المملكة المتحدة
ديبورا أييغبيني – نيجيريا
ديبورا مورا – كينيا
دينيس فان ويسن – كندا
دينيس كاستيو فوينتيس – هندوراس
ديانا إسحاقات – الأردن
ديبيندرا كيه سي – نيبال
ديشا ساركار – بنغلاديش
ديسماس بيرينغانين – جمهورية الكونغو الديمقراطية
جيني ماريكو

دومينيك أندرو بويما – سيراليون
دوسي سوسوغا
دوتو لوران ناسارا
د. سميعه تسليم
ديلان ماثيوز – المملكة المتحدة
إدغاردو أريستيديس تشيفيز
إيفي أوموردیا
إيلانا أكينو – الولايات المتحدة الأمريكية
إلدريد دي كليرك – جنوب إفريقيا
إيلينا كوسمير – الولايات المتحدة الأمريكية
إيليس مارتينيز
إليزابيث ميكوغو أوباما
إليزيفان نتاكيروتيمانا – رواندا
إليزافان أوغيشي
إيميغاريبي سولومون أوبيوتو – نيجيريا
إيميلي سامبل – الولايات المتحدة الأمريكية
إيمين شينجاتاري
إيمانويل كانداتي – جمهورية الكونغو الديمقراطية
إيمانويل كيلاسو – نيجيريا
إنريكا لوروسو – المملكة المتحدة
إريك ندايكنغوروتسي
إرلا بيير – هايتي
إرنستين دزيدزورم سيكبي – غانا
إيفانز أودور
إزيني دارلينغتون
فاني فانو أكو – بنين
فريدة عبد الباسط – كينيا
فاطمة زيجلي
فاتو بينتو نيانغ
فاتو ديوف – السنغال
فلورنس غبينيغي – نيجيريا
فلورنس كايمبا – نيجيريا
فوداي كيسما كانو – سيراليون
فرانشيسكا ترالیا – إيطاليا
فرانسوا باهانوزي
فريدريك ساراكا
غابرييل تريبورا – بنغلاديش
غاي روزنبلوم-كومار – الولايات المتحدة الأمريكية
غينيزاريت هيرنانديز – فنزويلا
جيري نغاني
غيغي أونغ – هولندا

غلادنِس مونوو
غلوريا نوافور – نيجيريا
غونو نوهو باغيدي
مركز غراسلاند للسلام
جيرار أموغو
غييرمو كوريا – الأرجنتين
حافظ جواد سهيل – باكستان
حميدة بالوغون
حنيف لال – باكستان
هاريت نوكس براون – المملكة المتحدة
حسن مينا
حسن موتوبوا
هنري نديكي
هيرانشي ميستري – الهند
إبراهيم هارونا عثمان – النيجر
إدريس أبو بكر – نيجيريا
إلياس آدم – الصومال
إينوسنت كوباهيرو
إيرفينغ إدواردو خواريز خيمينيز
إيزابيلا جين – الولايات المتحدة الأمريكية
جاكسون كيسانغاني
جاكوب تشوجي بواكيم – نيجيريا
جاكوب موندوغي بنجامين
جيمس كاتاليكو – جمهورية الكونغو الديمقراطية
جيمس أوفوه – نيجيريا
جانيت إدموند – الولايات المتحدة الأمريكية
جيه بي لانيرو – أوغندا
جين ماير – الولايات المتحدة الأمريكية
جين ساماندراري – بوروندي
جيريمي أروسي أديبا – بوروندي/جمهورية الكونغو الديمقراطية
جيلواك ك. جووي
جو أوغابا
جويل غابري
جون إيدي – نيجيريا
جون ويكيسا
جونز شامالامبو – زامبيا
خورخي فالديرابانو – المكسيك
جوزيف إيكونغ
جوزيف أوغابا – أوغندا
جوزفين أتوهير – أوغندا
جوزفين موغيشاغوي – تنزانيا

جويس جوليان أكوكو
جويل بالوكو كاهيهيرو
جوليان روخو
جولييت أغبا – نيجيريا
جاستن موسافيري
قدري مومويني
كاخا ناديرادزه
كلتومي عبد العزيز – نيجيريا
قاسم إلبودو – بوركينا فاسو
كايود أوجوبي – نيجيريا
كينيث بولسكي – الولايات المتحدة الأمريكية
كيفن نندي – نيجيريا
خين كي ثار
خلود السعيدي – اليمن
كيمبرلي وورشام – الولايات المتحدة الأمريكية
كيت دوري – المملكة المتحدة
كباراكو براهيمة كوني
كريشنا نيوباني
كوبوايسو غادي – رواندا
كون تشول لواك
كورباتشيو ديستا – إثيوبيا
ليتيشيا موابيلا بانغو-بانغو – جمهورية الكونغو الديمقراطية
لافيس مينديز
لاندري نينتيريتسي – بوروندي
ليميريا فيلود
ليونارد نديكيمينوي – بوروندي
ليديا مينيتش – المجر
ليليان نغيغي – كينيا
ليز هاريسون – المملكة المتحدة
لوري كاخيغاس
لوأنغا ستيف
لوكاس ندلوفو – زمبابوي
لوسيلا بينسيغيس – الأرجنتين
لويس بايز بيكر – غواتيمالا
لوك كابتشانغا – كينيا
مادونا فيكي أينيمبابازي
مانون بوريه – فرنسا
ماريا كلوديا كاباييرو
ماريا غوادالوبي ميندوزا سانشيز – المكسيك
ماريا باده لانغه – الدنمارك
ماري دوديك – ألمانيا
ماري لوستيس – فرنسا

ماري بيسيو
ماريسا كريستيانا – إندونيسيا
ماريوس روهانامبريندي – جمهورية الكونغو الديمقراطية
مارثا ماكاثا – تنزانيا
مارتن نوانيري
مارتين إنسيو
ماري غيتاو – كينيا
مورين كيمونتو
موريس لوكوجو داريو – جنوب السودان
ميغان سميث – الولايات المتحدة الأمريكية
مهرناز هاشمي – إيران
ميلاني بليل – ألمانيا
ميلو تشوشاني
ميرلين دومينغيز
مايكل كولينز – المملكة المتحدة
مايكل ثاك نغواني جال – جنوب السودان
ميشيل ماثورين ندونغو كيتيو
ميشيل فيسل
ميه روسدال – الدنمارك
مايك ميريمان – الولايات المتحدة الأمريكية
مير نديم فيصل أحمد – بنغلاديش
ميرا سوفاكار – المملكة المتحدة
ميزانور جويل
موديبو دياكيتي – مالي
محمد ياسين سلمان
محمد المصطفى خاطر
مونيكا توبياش – بولندا
مونيك كابانزا سيبيغوري
مواتشا هاماساكا
موباليا ديفيد كيريسيبو
محمد إبراهيم – نيجيريا
محمد إلياس
محمد منور خان – باكستان
محمد شهزاد – باكستان
مويثو رافائيل – جمهورية الكونغو الديمقراطية
موسى كارو – سيراليون
موتو إيمانويل – جنوب السودان
ميلينا فيلنوف – المملكة المتحدة
ميشاك ناكانيونغي
نادي هتيت
نالیني راثناراجاه
ناتاشا زوبان – ألمانيا

نتشي ويلفريد
نينيث هامولي
نيال نوور
نيكولاي هويه – الدنمارك
نيكي بانكس
نيمو علي – كينيا
نوفيا أوغستين
نكوبيل مويو – زيمبابوي
أوديامبو أيم
أوغيني موريس – أوغندا
أولغا أرنايز جورافليفا – إسبانيا
أولوم لورناه أفويومنغو – أوغندا
أولووابوكولا أولاتونجي
أوبولوت إفرايم – أوغندا
عثمان محمد – السودان
عمر حزقيال سانو – مالي
باسيفيك ندويمانا – بوروندي
باميدزاي ثاكا – زمبابوي
بابي كاسيريكا – جمهورية الكونغو الديمقراطية
بارفيت نتاهوبا
باتيانت كاليمبيرو – جمهورية الكونغو الديمقراطية
باتيانت تويزيري
باتريس لواباغوما
باتريشيا نزيلو شاميا
باتريك ألوما ماكسويل – السودان
باتريك أميرمان – الولايات المتحدة الأمريكية
باتريك غودي - جنوب السودان
باولا إشبيلية نونيز – إسبانيا
المنتدى الدائم لأمريكا اللاتينية لإزالة الاستعمار في مجال التعاون الدولي
بيتر كوارانتو
فيليس ندونو – كينيا
بوليكارب أوكيو – كينيا
براديب موهاباترا
برنس تشارلز ديكسون – نيجيريا
رافال باينز – المملكة المتحدة
راشيل ليدز – الولايات المتحدة الأمريكية
راشيل سميث – المملكة المتحدة
رافائيل نغوبا
رشيد راجي
رياث ييان وان – جنوب السودان
ريبيكا شوت – الولايات المتحدة الأمريكية

ريد كاتيكيل
ريجينا بورتيا دي روزنزفايغ
ريكاردو رافي
ريسي أساني
روبرت وايت – ملاوي
رونيكا مومبيري – زيمبابوي
روزا سالا – إسبانيا
روز مارورو – كينيا
روز ناموليسا بالالوكا
روي هوث غوني – جنوب السودان
رفاي بيلو – نيجيريا
سابا زهارا هانيبوش
صابرين محمود – مصر
سعيدة ديب – باكستان
سحر طباجة
ساهيل أسيـوال – الهند
سلاماتو غيبيليو
سلامي ساليفو عبد الله
سالو جيكالسنغال
سالوم باري – مالي
سامبا ديالو – السنغال
صموئيل موتيسيا – كينيا
سناء نعيمي
سانوم كابورو
سارا سيرافالي – إيطاليا
سارة أتيلو – غانا
سوسن أبو – لبنان
سيباستيان كبالاب – نيجيريا
شامبا غوسوامي – بنغلاديش
شارون هوسينالي – مدغشقر
شاتاكشي فيرما – الهند
شيانغ ين إيو
سايمون فيشر – المملكة المتحدة
سايمون موانتي
صديق إبراهيم
سوكفا جون – نيجيريا
سونا ديلانيان – أرمينيا
سونيا روميرو هويسكا
سفيو ماهوا
ستانلي وامانغو – كينيا
ستيفن أغبينيو
سودابا شيراليفا – أذربيجان
سوغيارتو عارف سانتوسو – إندونيسيا

سمية أبو بكر
سوزان ديفيس – الولايات المتحدة الأمريكية
سوزانا غارسيا بيردومو
سوزانا مادريغال – المكسيك
سيد رضا علي – باكستان
سيلفستر نشيميريمانا
تالا خريس – الأردن
تاماراك فيرال – كندا
تامبا فودي تولنو – غينيا
تيدي-هيرفي نكورونزيزا
ثمريز خان
تييري نسانزيميهيو
ثور يوانيس – جنوب السودان
تولولوب أولا – نيجيريا
أوكوريبي إيسين
فاهي ميريكيان – الولايات المتحدة الأمريكية
فيكتور كارونان – الهند
فيكتور أوكيتشوكو أوكيري
فوسوموزي ندلوفو – زيمبابوي
وفاء علي – فلسطين
وفيقة عبد الله – نيجيريا
والتر فلوريس – غواتيمالا
واندو مارث
فولفغانغ هاينريش – ألمانيا
يلما بورو
يونوسا كيتا – غينيا
يوانيوان ليو
زاك غايا – كينيا
زاهد يوسف – جمهورية أيرلندا
زليحة لاوال
زلمي حميدي
زوايدي كيسوفوندي – جمهورية الكونغو الديمقراطية
زبليم عبد الكريم – غانا
زونيدو مفونيومدي
الطاهر السنوسي

PEACE DIRECT

Peace Direct NL
Fluwelen Burgwal 58
2511 CJ The Hague

Peace Direct US
1203 K Street NW
Washington DC 20005
USA

Peace Direct
1st Floor Dynamis House
6-8 Sycamore Street
London EC1Y 0SW
UK